



الأثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م)

إعداد

د. وليد عيد مصطفى عبد الله

د. عبير منصور عبد الحميد علي

مدرس بقسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة أسيوط

مدرس بقسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي

waleed_waleed397@yahoo.com

drabeer036@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السابع – العدد الأول – الجزء الرابع – يناير ٢٠٢٦

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

علي، عبير منصور عبد الحميد؛ عبد الله، وليد عيد مصطفى. (٢٠٢٦). الأثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م)، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٧(١)، ٣٨٢-٣٣١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

الأثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على

مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)

د. عبير منصور عبد الحميد علي؛ د. وليد عيد مصطفى عبد الله

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)، ولقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة كمتغيرات الإصلاح الاقتصادي التي تمثلت في (سعر الصرف ، وسعر الفائدة الحقيقي ، ونسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السقوف الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي) حيث تؤثر على مجموعة من المتغيرات التابعة (مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر) وهي (معدل النمو الاقتصادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل البطالة ، ومعدل التضخم ، ومعدل الاستثمار الخاص).

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كان لها أثر إيجابي على بعض المتغيرات التابعة، كما وجد أن هناك بعض المتغيرات المستقلة كان لها أثر سلبي على بعض المتغيرات التابعة، في حين أن بعض المتغيرات المستقلة لم يكن لها تأثير معنوي قوي على بعض المتغيرات التابعة.

كما تعكس النتائج قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير جزء معتبر من التباين في y_1 على مستوى المعاملات الفردية، كان كل من x_2 (سالب ومعنوي عند مستوي معنوية ٥٪) و x_4 (موجب ومعنوي عند مستوي معنوية ٥٪) إضافة إلى الشكل الكسرى لـ x_5 ذي تأثير قوي وسالب ودال إحصائياً ($p < 0.001$). أما المتغيرات x_1 و x_3 فلم تحقق دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية:

برنامج الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، مؤشرات الاقتصاد الكلية .

مقدمة:

شهد الاقتصاد المصري مجموعة من التطورات والتحديات والتحديات على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء ، والتي أثرت على الأداء الاقتصادي منذ العقدين الآخرين للقرن العشرين وحتى الآن. اتسمت تلك الفترة باتجاهات مختلفة لأداء الاقتصاد الكلي في مصر ، حيث تمثلت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في معدل النمو الاقتصادي ، معدلات التضخم والبطالة ، وعجز الموازنة العامة ، والناتج المحلي الإجمالي ، وإزاء هذه التطورات تبنت الحكومة المصرية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية ومؤسسية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق النمو المستدام واستقرار الاقتصاد ككل.

ولقد شهد الإصلاح الاقتصادي في مصر زخماً قوياً ومتسارعاً منذ عام ٢٠١٦م، وحتى الآن، حيث قامت الحكومة المصرية خلال تلك الفترة بمواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي بدأت تطبيقها منذ بداية تسعينات القرن العشرين بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح الاقتصادي المتبعة في مصر والتي امتدت لعقود طويلة يُلاحظ تذبذب أداء الاقتصاد المصري وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة المتوفرة في سوق العمل أو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار أو خفض عجز الموازنة العامة، وهذا ما يثير عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بتوضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

أكدت العديد من الدراسات التي تناولت توضيح أثر الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي على عدد من الدول إلى إنه يصعب في أغلب الحالات تأكيد وجود ارتباط ما يؤيد برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق. وبين تلك المؤشرات في دولة معينة، ويرجع السبب في ذلك إلى تذبذب معدلات مؤشرات الاقتصاد الكلي من عام لآخر وفقاً لعدد من التطورات المحلية والعالمية، ولقد أشارت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن ما يمكن التأكيد عليه أن تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية لم تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح وعلى رأسها رفع معدلات النمو الاقتصادي، والنتائج المحلية الإجمالية، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص وخفض معدلات البطالة وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار إلا في عدد محدود من تلك الدول مثل الصين وتشيلي والهند، وفيما يلي سيتم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت توضيح أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تناولت توضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على اقتصاديات بعض الدول بصفة عامة والمطبقة على الاقتصاد المصري بصفة خاصة، كما أن هناك البعض من تلك الدراسات التي تناولت توضيح أثر أحد أدوات الإصلاح الاقتصادي كسعر الفائدة أو سعر الصرف أو الإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي أو الاستثمار الأجنبي أو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات الاقتصاد الكلي، ولذلك سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

أ- الدراسات السابقة التي تناولت توضيح أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي ككل على أحد المؤشرات الاقتصادية:

تناولت الدراسة التي أجرتها ياسمين محمود فؤاد عام ١٩٩٦م تحت عنوان " أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر " تحليل كلاً من ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري سواء من حيث نمط التطور لهاتين الظاهرتين أو العوامل المفسرة لذلك النمط خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٤م). كما تطرقت الدراسة لتحديد شكل العلاقة بين هاتين الظاهرتين، واختبار مدي صحة منحني فيليبس في الحالة المصرية، وذلك من خلال مرحلتين زمنيتين أساسيتين هما المرحلة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي والمرحلة اللاحقة لتطبيقه.

وقد بدأت الدراسة بتحليل ظاهرتي التضخم والبطالة والعلاقة بينهما، ثم تناولت بعد ذلك توضيح آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة والتضخم، وأختتمت الدراسة بجانب كمي استكشاف العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري قبل وبعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد انتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها وجود علاقة طردية بين الظاهرتين في المرحلة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بينما وجدت علاقة عكسية بين الظاهرتين بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. ومن ثم لابد أن تقتزن المرحلة الثانية بسياسات محفزة للنمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري وذلك لزيادة قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تقلل تدريجياً من معدلات البطالة السائدة.

ثم جاءت الدراسة التي قدمتها (علياء نبيل خضير عام ٢٠٠٢م) بعنوان "برنامج الإصلاح الاقتصادي وعجز الموازنة العامة (حالة مصر)" لتقدم محاولة لتحديد ماهية العلاقة بين العجز في الموازنة العامة وأهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والذي يدعمه صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتهدف تلك الدراسة إلى توصيف وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الحاكمة لكل من الاستقرار الاقتصادي والنمو في عجز الموازنة العامة.

وقد بدأت الدراسة بالإطار النظري لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ثم تناولت محددات الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المحددة له، ثم تناولت محددات عجز الموازنة العامة، ثم انتقلت إلى إلقاء الضوء على برنامج الإصلاح الاقتصادي وعجز الموازنة العامة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى فعالية برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في مصر في تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ولكن فعاليته كانت ضعيفة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث شهد العجز في الموازنة العامة للدولة انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي في مصر يتطلب تنشيط الطلب الكلي، حيث يرتبط النمو في الناتج الحقيقي طردياً وبصورة معنوية احصائياً بكل من معدل الاستثمار والعجز في الموازنة العامة للدولة.

كما أشارت الدراسة المقدمة من (Datt et.al, 2011) تحت عنوان (Has India's Economic Growth Become More Pro-Poor in the Wake of Economic Reforms?) حيث تتساءل الدراسة حول هل أصبح النمو الاقتصادي في الهند أكثر دعماً للفقراء في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية؟، وتستهدف الدراسة توضيح مدى استفادة فقراء الهند من النمو الاقتصادي، ولدراسة هذه القضية تم استخدام سلسلة جديدة من مقاييس الفقر المستندة إلى الاستهلاك على مدى ٥٠ عاماً، بما في ذلك ١٥ عاماً بعد أن بدأت الإصلاحات بشكل جدي في أوائل التسعينات، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي ساهم في الحد من الفقر بما في ذلك في فترة ما بعد الإصلاح، بما يعكس المكاسب التي يحصل عليها أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، لكن لا يوجد دليل قوى على استجابة الفقر إلى حد ما للنمو منذ بدء الإصلاحات على الرغم من وجود علامات على ترايد عدم المساواة، وعلى العكس من الفترة التي سبقت الإصلاحات، حقق النمو الاقتصادي الحضري في الفترة التي تلت الإصلاحات مكاسب كبيرة لفقراء الريف وكذلك فقراء الحضر.

أما الدراسة التي قدمها (Maksymenko et.al, 2011) تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية ورأس المال البشرى والنمو الاقتصادي في الهند وكوريا الجنوبية : تحليل التكامل المشترك " بحثت دور الإصلاحات الاقتصادية وتراكم رأس المال البشرى في النمو الاقتصادي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات وعن طريق إنشاء مؤشر مركب للإصلاح الاقتصادي ، وباستخدام تحليل التكامل المشترك في الأجل الطويل في كل من الهند وكوريا الجنوبية بعد اثني عشر عامًا من تنفيذ الإصلاح تم الوصول إلى التأثير الإيجابي الكبير لتراكم رأس المال البشرى في كل من الهند وكوريا الجنوبية ، كما وجد أن تأثير الإصلاحات الاقتصادية غير متجانس عبر البلدان : التأثير إيجابي بدرجة كبيرة في كوريا الجنوبية ، في حين أنه سلبي وصغير نسبيًا في الهند : تشير هذه النتيجة إلى درجات مختلفة من كفاءة تنفيذ تدابير الإصلاح في البلدين .

أما الدراسة المقدمة من قبل (عامر وآخرون ، ٢٠١٨م) تحت عنوان " قرض مصر من صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١م و ٢٠١٦م بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة ، دراسة حالة جمهورية مصر العربية (١٩٩١/٢٠١٦م) هدفت إلى التعرف على الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي ، بالإضافة إلى دراسة أسباب ونتائج القرض خلال العامين ١٩٩١م ، ٢٠١٦م.

للقوف على مدى الاستفادة منهما على المدى القريب والبعيد ، والتحقق من هذه القروض فيما إذا كانت تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي أم علاج الأوضاع الاقتصادية عن طريق الصدمة ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى : أن الشروط التي وضعها الصندوق للموافقة على إقراض مصر ١٢ مليار دولار كانت مناسبة للوضع تمامًا ، وكذلك بدأت الإصلاحات الاقتصادية تؤتي ثمارها على مستوى المؤشرات الكلية ، حيث انعكس تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فمع حلول عام ١٩٩٨م بدأت هذه الجهود التصحيحية بإظهار نجاحها جزئيًا حيث انخفض الدين الخارجي وعجز الموازنة إلى ٣٨٪ و ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، بينما هبط معدل التضخم إلى ٣,٦٪ واستقر سعر الصرف الجنيه المصري على مستوى ٣,٤٪ جنيه / دولار خلال الفترة ما بين ٩٢/٩١م ، ٢٠٠٢/٢٠٠١م.

في حين هدفت الدراسة المقدمة من قبل (على وآخرون ، ٢٠٢٠م) والتي جاءت تحت عنوان " "تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (٢٠١٦/٢٠٠٣م) إلى التعرف على الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومحاولة تقليل الآثار السلبية التي ستنشأ عن تطبيق هذه البرامج ، والذي بدأ بتطبيقها بعد عام ٢٠٠٣م بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العراق تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان لها آثار إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وعلى الرغم من ذلك أفرزت آثارًا اقتصادية واجتماعية سلبية .

ب- الدراسات السابقة التي تناولت توضيح تأثير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

استهدفت الدراسة التي أجراها (كيداني وقاسم، ٢٠٠٣م) اتخذت منعطف آخر لتوضيح الآثار الذي يمكن أن يخلقه اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في إقليم (مينا MENA) الذي

يضم (مصر والسعودية والكويت والجزائر وتونس والمغرب وليبيا) باستخدام "معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي"، لبحث امكانية وجود علاقة ارتباط، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو الاقتصادي، في هذه الدول بمعنى أن نظام سعر الصرف المناسب يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي، وطبيعة النظام المالي ونضجه، حيث لم يثبت فاعلية نظام على آخر في تحقيق الأهداف التنموية.

أما الدراسة المقدمة من قبل (Abdel-Haleim, 2008) جاءت نتائجها صادمة وفي نفس الاتجاه بمعنى أن تخفيضات قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي لها تأثير انكماش فوري أو مبدئي على الإنتاج في مصر ويستمر هذا التأثير الانكماشى لمدة تصل إلى أربع سنوات قبل أن يبدأ التأثير الإيجابي في الظهور. علاوة على ذلك، أوضحت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف تفسر جزءاً كبيراً من تغيرات الناتج الحقيقي في مصر، وهذا يشير إلى أنه قد يكون من المخاطرة إلى حد ما بالنسبة للحكومة السماح لقوى السوق بتحديد قيمة الجنيه المصري في فترة الدراسة (١٩٨٢/٢٠٠٤م).

في حين قامت دراسة (El-Ramly and Abdel-Haleim, 2008) باختبار العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والناتج في الاقتصاد المصري في الفترة من (١٩٨٢م حتى ٢٠٠٤م)، باستخدام نموذج الانحدار التلقائي المتجه الهيكلي (VAR) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي كمقياس لسعر الصرف. حيث توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة خلال فترة الدراسة أدى إلى تأجيل التأثير الإيجابي في معدل نمو الناتج، وخلصت الدراسة إلى أنه ربما لم يكن من الحكمة السماح بتعويم نظام سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

كما استهدفت دراسة (ماجدة عاشور، ٢٠١٦م) اختبار العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي في ضوء نظام الصرف المطبق على عينة تتكون من ١٦ دولة نامية خلال الفترة من (١٩٧٤-٢٠٠٦م)، حيث اتضح أن أنظمة الصرف الثابتة تحقق معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة ١,٢٪، وتحقق أنظم الصرف الوسطية معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة ٠,٦٤٪، وأيدت نتائج الدراسة فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو أتبعن سعر صرف مرن، على أساس أن الصدمات النقدية أكثر أهمية من الصدمات الحقيقية لعينة الدراسة، إضافة إلى عدم تطور القطاعات المالية اللازمة للنظام المرن، كما أن الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة فكان من جراء زيادة معدل الاستثمار والانفتاح وبشكل يغطي على خسارتها من فقدان آلية تلقائية تعمل على تعديل الصدمات الخارجية، أما بالنسبة للأنظمة الوسطية فالنتائج تدعم فكرة مؤيدي الأنظمة الوسطية.

وجاءت دراسة (Shokry, 2017) تؤكد على العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في مصر على الأقل في الأجل القصير، كما تستخلص الدراسة أن استجابة معدلات نمو القطاعات الفرعية في الاقتصاد المصري لم تتبع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية نتيجة لتغيرات سعر الصرف، مثل الاحلال محل الواردات نتيجة لخفض قيمة الجنيه المصري حتى في القطاعات التي تتجاوز فيها الصادرات الواردات فإن

تأثير تخفيض قيمة العملة جاء سلبياً ، كما أظهرت الدراسة أن مصر تتبع فرضية الأثر الانكماشى للاقتصادات النامية نتيجة رفع سعر صرف الدولار مقابل العملات المحلية ، حيث تتأثر جميع القطاعات سلباً وتتأثر بشدة نتيجة تقلبات أسعار الصرف .

أما الدراسة التي تناولها (خالد عارف ، ٢٠٢٠م) فلم تختلف نتائجها عن الاتجاه العام ، رغم أنه من الناحية النظرية فإن مرونة سعر صرف الجنيه المصري يرتبط بعلاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي ، وعلى المستوى التطبيقي فإن تلك العلاقة قد تتحول إلى علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي في بعض الأحيان ، أي أن تخفيض سعر الصرف للجنيه لا يتبعه بالفعل زيادة معدل النمو الاقتصادي ، رغم أن الهدف المرجو من انتهاز سياسة التخفيض المقررة من قبل صانعي السياسات الاقتصادية يكون عادة زيادة حجم الصادرات بوتيرة متسارعة لمدة محددة ، لكن ذلك لم يتحقق في مصر بل ظهر معامل التحديد بإشارة سالبة في النموذج.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت توضيح أثر سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلية، على الرغم مما تؤكدته النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من التأثير المناسب لتخفيض سعر الصرف على تلك المؤشرات من خلال عدة قنوات مثل زيادة القدرة التنافسية للسلع الداخلة في التجارة من خلال التأثير على الأسعار النسبية أو كون هذا التخفيض يمثل تعويضاً عن عدم كفاءة الأسواق والضعف المؤسسي، إلا أن الدراسات التطبيقية على الدول النامية جاءت بنتائج غير متوافقة.

ومن خلال عرض الأدبيات النظرية والتطبيقية يمكن استنتاج أن تأثير تقلب سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلية لم يتم حسمها بعد، حيث جاءت نتائج بعض الدراسات التطبيقية لتؤكد وجود علاقة عكسية. وهناك دراسات أخرى أظهرت نتائج طردية والبعض الآخر لم يسفر عن وجود علاقة معنوية بينهما. وبالتالي يتأكد أنه لا يزال هناك حاجة لمزيد من البحث حول هذا الموضوع، فضلاً عن محدودية الدراسات التطبيقية التي تبحث في طبيعة علاقة تقلبات سعر الصرف وبين معدل النمو الاقتصادي، والنتائج المحلى الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خاصة بعد عام ٢٠١٦م الذي شهد تحرير سعر الصرف.

ج- الدراسات السابقة التي تناولت توضيح أثر الإصلاح الضريبي على أحد مؤشرات الاقتصاد الكلى:

هدفت دراسة Swenson, D. L. (1994) تحت عنوان

"The impact of US tax reform on foreign direct investment in the United States"

إلى توضيح تأثير الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها تساهم تلك الدراسة بثلاث طرق للنظرية الحالية حول الإصلاح الضريبي في وجود العوامل الخارجية حيث ينظر التحليل إلى نوع عام من العوامل الخارجية، أي تلك التي لديها ردود فعل على الاستهلاك الخاص. ويتبين أنه من أجل تقييم صحيح للإصلاحات الضريبية لا ينبغي للمرء أن يأخذ في الاعتبار تأثير الإصلاح الضريبي على مستوى العوامل الخارجية فحسب بل أيضاً احتمال أن يكون للتغيير في مستوى العوامل الخارجية تأثير على استهلاك السلع، وثانياً تظهر أهمية الاعتبارات التوزيعية، ثالثاً يتبين أن تحليل الإصلاحات الضريبية قد يمتد إلى تحليل تغييرات هامشية في أدوات السياسة الأخرى، مثل التخفيض العام، والتي لها تأثير على توازن ميزانية الحكومة.

في حين تناولت الدراسة التي قدمها (وجدي محمدي عبدربه عام ٢٠٠٨م) بعنوان " قوانين الإصلاح الضريبي وأثارها في التنمية الاقتصادية في مصر " دور الحوافز الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. كما هدفت لتوضيح أن النظم الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع، فيظهر تأثير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على النظم الضريبية، والعكس صحيح. وتوصلت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- السياسة الضريبية يجب أن تتسم بالمرونة مما يجعلها قادرة علي التكيف مع الظروف المحلية المتغيرة وتبعاً لمستوي النشاط الاقتصادي الكلي السائد دون الحاجة لإجراء تعديل في التشريعات الضريبية ذاتها.

- تتعدد الأهداف التي يسعى إليها النظام الضريبي لتحقيقها سواء مالية أو اجتماعية أو اقتصادية. إلا أن الهدف الأساسي هو الهدف المالي، ممثلاً في الحصيلة الضريبية، فيجب ألا تغالي في قدرة السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بل يجب التركيز علي دعم قدرة السياسة الضريبية في تحقيق الهدف المالي في المقام الأول مما يساهم بطريقه غير مباشره في تحقيق الأهداف الأخرى، سواء كان من خلال توفير التمويل اللازم أو من خلال التنسيق بين السياسة الضريبية وغيرها من السياسات الاقتصادية.

كما أشارت دراسة (أيمن إبراهيم السيد عام ٢٠١٠م) بعنوان " الإصلاح الضريبي في مصر وأثاره علي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧م) " محاولة تحديد تأثير عملية الإصلاح الضريبي في مصر علي الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بنتائج الدراسات التطبيقية الأخرى التي أجريت لبحث ذات الموضوع علي مختلف الدول. هدفت الدراسة إلى إبراز مدي مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي. بدأت الدراسة بمبررات الإصلاح الضريبي وأثاره وأهدافه المتوقعة، ثم تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر كإطار نظري، ثم بعد ذلك دور الإصلاح الضريبي في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان أهمها أن هناك علاقة عكسية معنوية بين معدل الضرائب وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة تتوافق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي تؤكد علي أهمية سعر الضريبة كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة أيضاً إلي أنه يمكن تفسير الاتجاه الصعودي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة إلى عدة أسباب منها مرونة الإطار التشريعي الخاص بذلك النوع من الاستثمار.

تمثلت مشكلة الدراسة التي قدمها (محمد السيد محمد عطية عام ٢٠١٣م) بعنوان " إصلاح الإدارة الضريبية كجزء من الإصلاح الاقتصادي في مصر " في قلة الدراسات المتعلقة بالإدارة الضريبية ومشكلاتها ومحاور إصلاحها. هدفت الدراسة إلى بيان مدي أهمية الإصلاح الاقتصادي، وخصائصه ومكوناته ومراحله وأسبابه وجدواه، ولأن الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى الموارد اللازمة لتنفيذ برامجه، ولكون الإدارة الضريبية هي المسؤولة عن توفير الجزء الأكبر من هذه الموارد ومن ثم هدفت الدراسة إلى التعرف على تلك الإدارة بشكل من التفصيل مشتملاً على تحديث تلك الإدارة وتشخيص مشكلاتها سواء الخاصة بالمولين المتعاملين معها أو الموظفين العاملين بها. وبدأت الدراسة بانعكاس الإصلاح الضريبي على الإصلاح الاقتصادي، ثم تناولت مشكلات الإدارة الضريبية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها عدم نجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي نجاحاً مطلقاً، فبالرغم من أن الحكومة المصرية قد قامت بتنفيذ كافة مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومع ذلك فإنه لم يمكنها من التغلب على مشكلات الاقتصاد المصري المزمنة، ومنها العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في الميزان التجاري والبطالة والتضخم بل بالعكس ساعد في حده هذه المشاكل، أي أن تحولت الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى نتائج سلبية.

هدفت دراسة (آمال السيد العربي السيد عليوة عام ٢٠١٨م) بعنوان "الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الضريبي في الدول النامية (مع إشارة خاصة لمصر)" إلى تقييم سياسات الإصلاح الضريبي في الدول النامية وخاصة مصر، وتحليل آثارها على الحصيلة الضريبية ومناخ الاستثمار في مصر، وذلك من خلال تحليل سياسات الإصلاح الضريبي المتبعة في بعض الدول النامية، لمعرفة أهم آثارها على الأداء الاقتصادي للدول، وخاصة علي مناخ الاستثمار. بالإضافة إلى تقييم سياسات الإصلاح الضريبي المتبعة في مصر، وتقديم مقترحات لدعم سياسات الإصلاح الضريبي تتماشى مع وضع مصر الاقتصادي، ويمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بدأت الدراسة بتحليل السياسة المالية في الاقتصاديات النامية، ثم سياسات الإصلاح الضريبي في الاقتصاديات النامية ومصر بصفة خاصة، وأخيراً أثر سياسات الإصلاح الضريبي على الاستثمار والحصيلة الضريبية في مصر.

وقد انتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن الإصلاح الضريبي ليس هو الوسيلة الوحيدة لجذب الاستثمار، حيث تواجه مصر عدد من المشاكل الهيكلية التي تعوق عملية الإصلاح نفسها. كما توصلت أيضاً من خلال عرض بعض تقارير المؤسسات الدولية إلى أن مناخ الاستثمار في مصر يُعد في مرتبة متوسطة، مما يتطلب إجراء عدد من الإصلاحات الأخرى، ومراعاة حل المشاكل الهيكلية، كما توصلت أيضاً الدراسة إلى أن العائق الأكبر للاستثمار في مصر في الفترة الأخيرة، من وجهة نظر الشركات هو عدم الاستقرار السياسي، وأن الضرائب تُعد عائق ضعيف أمام الشركات الصغيرة فقط.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنه تم تناول برنامج الإصلاح الاقتصادي ومدى تأثيره على متغيرات أو مؤشرات الاقتصاد الكلية في بعض الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وأشارت بعض الدراسات إلى أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له أثراً إيجابية في بعض الدول وخلال فترات زمنية معينة كما كام لها آثار سلبية في دول أخرى وخلال فترات زمنية معينة أيضاً، ويرجع السبب في ذلك إلى طريقة وأسلوب والأدوات المستخدمة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويعاب على الدراسات السابقة أنها تناولت تأثير أحد أدوات برنامج الإصلاح الاقتصادي على متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول محل الدراسة، وما يميز الدراسة القائمة هو محاولة توضيح الآثار الاقتصادية التي تنتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥/٢٠٢٥م).

مشكلة الدراسة:

تبنت الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١م بهدف العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرارية ارتكازاً على إجراءات لتنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق العام، حيث أن استمرار العجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهو ما ينتج عنه تحمل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، مما ينعكس مرة أخرى في ارتفاع العجز ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي، كما هدفت الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في التجربة المصرية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الاستثمار المحلي، وتحقيق الاستقرار النقدي عبر ضبط التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، إلا أن ظهور الضغوطات التضخمية، وارتفاع عجز الموازنة العامة وتذبذب سعر الصرف وتراجع مستويات الاستثمار المحلي الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة عقود الأخيرة خاصة خلال فترات الأزمة التي شهدتها مصر عام ٢٠١١م، وما تلاها من أحداث، وهذا ما يدفع الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي ألا وهو: ما هو أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م)؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م). ومن خلال هذا الهدف العام يمكن وضع مجموعة من الأهداف الفرعية للدراسة وهي:

- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).
- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).
- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).
- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).
- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدل الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).
- توضيح أثر تطبيق متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدل الاستهلاك الخاص في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م).

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرض الأساسي التالي:

- لم يكن لمتغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي أثر في مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال فترة الدراسة. وينبثق من هذا الفرض عدد من الفروض الفرعية وهي:
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في معدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في معدل الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).
- لم تؤثر متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي في معدل الاستهلاك الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م).

حدود الدراسة:

حدود زمنية:

اعتمدت الدراسة على الفترة الزمنية من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٢٥م، ويرجع السبب في اختيار تلك الفترة إلى مرور خمس سنوات منذ بداية تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ثم توالى خلال تلك الفترة اتباع مصر لبرامج متوالية من الإصلاح الاقتصادي لتحقيق دوافع ومبررات وأهداف تطبيق تلك البرامج، خاصة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في التطبيق عام ٢٠١٦م.

حدود مكانية:

جمهورية مصر العربية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يعتمد المنهج الوصفي على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لتغطية الإطار النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي فيتمثل في جمع البيانات الخاصة بالدولة وهي مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)، ومن ثم معالجة تلك البيانات بالاعتماد

متغيرات الدراسة:

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

١ - مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

تعرف الأمم المتحدة الإصلاح الاقتصادي بأنه تحسين أسلوب عينة الموارد بهدف تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتراوح معاملة بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الانمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي (العبدلي وغيران ، ٢٠١٠م ، ص ٩). أما البنك الدولي فقد حدد في تقريره في عام ١٩٨٨م مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي ، على أنها تحتوى على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ، وتشمل عملية الإصلاح كل من القطاع العام والمؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسعة معينه ، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص (حنفي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩١-١٩٢).

ويمكن تقسيم الإصلاحات الاقتصادية إلى أربعة أنواع رئيسية تتمثل في:

٢ - برامج الإصلاح الاقتصادي:

تتمثل برامج الإصلاح الاقتصادي في حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تنفذ في الأجل القصير والمتوسط والطويل. تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجز الداخلي والخارجي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة، وتشمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح، يتمثل في:

أ-برامج التثبيت الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي):

تتضمن عادة حزمة من الإجراءات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلي مع توجه نحو أعمال آليات السوق، وذلك باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف (نجلاء الأهواني، ١٩٩٣م، ص ١٠٢). فتستهدف الإصلاحات من خلال:

- إعادة النظر في أنواع النفقات التحويلية المختلفة خاصة نظم دعم السلع الاستهلاكية والخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبنى نظم أكثر فاعلية لاستهداف الفقراء وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي.
- خفض وترشيد الانفاق الجاري ورفع مستويات كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي.
- زيادة مستويات كفاءة الانفاق الرأسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات.

- أما على جانب الإيرادات العامة، فتستهدف السياسات زيادة الحصيلة الضريبية ، وإعادة النظر في الامتيازات الضريبية ، وعلى صعيد السياسة النقدية ، كما تستهدف هذه السياسات احتواء الزيادة في معدلات الطلب الكلى عن طريق تبني سياسة نقدية.
- أما فيما يتعلق بسياسات التكيف الهيكلي، فنظرًا لكونها ترتبط بإعادة تشكيل دور القطاع العام في الاقتصاد ودعم آليات السوق بهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما يُعرف بسياسات الخصخصة فغالبًا ما ينتج عنها ارتفاع كبير في معدلات البطالة الصريحة نتيجة تسريح العمالة من القطاع العام. على الرغم من فلسفة الإصلاحات الهيكلية التي تقوم على فرضية قدرة القطاع الخاص على استيعاب هذه العمالة حال تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن تجارب العديد من الدول أشارت إلى أن ارتفاع وتيرة نمو الناتج في القطاع الخاص على استيعاب العمالة التي تم تسريحها تُعد محدودة مقارنة بحجم العاطلين عن العمل بما يؤدي إلى تزايد حجم العمالة نتيجة تطبيق هذه الإصلاحات (Solimano , A.2006).

٢- إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية:

- تشير إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية إلى الإصلاحات التي تشمل إصلاحات السياسة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف والتي سيتم إلقاء الضوء عليها فيما يلي:

أ- إصلاحات السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن يكون لها تأثير بالغ الأهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدد من الآليات، والتي تتضمن زيادة مستويات الإنفاق على البيئة الأساسية ولتحقيق عدالة توزيع الدخل، والحد من البطالة والفقر وذلك من خلال تنشيط ودعم أسواق العمل.

فمن خلال تطبيق أدوات السياسة المالية يمكن السيطرة على الدين العام وتكلفة وخفض معدلات التضخم وخفض مخاطر إصدارات الدين السيادي (Jose D.2013) ، وعند تطبيق الإصلاحات المالية يجب مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ففي حالة الكساد غالبًا ما يكون لسياسات الانضباط المالي تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل ، ويرجع السبب في ذلك لوجود فجوات الناتج وما قد ينتج عن تلك السياسات من الاتجاه إلى تسريح العمالة في الوقت الذي قد تنخفض فيه قدرة السياسات النقدية على حفز النمو حال تراجع معدلات الفائدة لمستويات صفرية أو لمستويات تقترب من الصفر بما يعمق من أثر تلك السياسات على النمو الاقتصادي (De Long and J.B. Summers, 2012, P245).

ب- إصلاحات السياسة النقدية:

وفقًا للنظرية الاقتصادية خاصة الحديثة أشارت إلى أن الدور الأساسي للسياسة النقدية والتي تقوم به يتمثل في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن تأثير السياسة النقدية ينصب بشكل أساسي على مستويات الأسعار المحلية، أما فيما يتعلق بعلاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي يوجد تأكيد من قبل العديد من الاقتصاديين على أن دور السياسة النقدية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعروض النقدي ينحصر في الأجل القصير فقط. أما في الأجل الطويل فإن تلك الصدمات يتم توقعها من قبل المسؤولين والاقتصاديين، وبالتالي فإن الزيادة في المعروض النقدي لن تؤدي في الأجل الطويل إلا إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.

ترتبط الإصلاحات في مجال السياسة النقدية بكافة السياسات التي من شأنها أن تساهم في زيادة مستويات قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الرئيسية والتي من أهمها تحقيق الاستقرار السعري. حيث يتفق العديد من الدراسات أن السياسة النقدية لا بد وأن تهتم بشكل رئيسي بتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توفير الاستقرار السعري الذي ساهم في زيادة مستويات الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ودعم مستويات الاستهلاك والاستثمار.

ج- إصلاحات سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف متغير نقدي في الأساس يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير على التجارة الدولية والاستثمار والانتاجية، فتعد مرونة أسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية. ففي حالة حدوث صدمة خارجية فإن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمات بالتغيير يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة للاقتصاد، كما أنه يعد كذلك أقل تأثيراً على الضغوط التضخمية ويساعد على عدم تهديد الاستقرار المالي (Jose De ,2013).

د- الإصلاحات الهيكلية:

تضم تلك الإصلاحات حزمة من السياسات التي تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، وتشتمل على أكثر من نوع من أنواع الإصلاحات بما يشمل تدابير التحرير الاقتصادي والخصخصة والانفتاح الخارجي وتحرير التجارة وإصلاحات تطوير أسواق المال وإصلاحات سوق العمل وأسواق المنتجات وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الانتاجية التي تُعد بدورها أهم قناة ينتقل (محمد اسماعيل، هب عبد المنعم ، ٢٠١٨م، ص ١٩) بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاع الحقيقي. يوضح الجدول التالي بعض التدابير التي يمكن اتباعها لتحقيق الإصلاحات الهيكلية (OECD and World Economic Forum)

٢- برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه برامج الإصلاح الاقتصادي المزمع تطبيقها في مصر ويعد من أهمها عدم استقرار السياسات وقوانين الإدارة الضريبية، وقوانين العمل والظروف التي تؤثر على الطلب الاستهلاكي، وكانت أولى سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي تنفيذاً في مصر هي الخصخصة والتي ساهمت وبوضوح شديد في تكريس السمة الأساسية للقيمة الرأسمالية، وهو الأمر الذي يعد في ذاته تمهيداً لبدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر. تمثلت في الترابط بين السلطة ورأس المال ولم تعد قضايا المجتمع محصورة في الصراع حول الأجور المنخفضة والاستئثار بفائض القيمة، فقد امتدت إلى الصراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك، واختلط بفائض القيمة، فقد امتدت إلى صراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك، واختلط فيه قهر العامل بقهر الفلاح، واختلط القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي (مروة بغدادي ، ٢٠١٨م).

أ- برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في فترة التسعينات:

تعرض الاقتصاد المصري إلى حالة من التدهور مما دفع الحكومة المصرية فقامت بعمل برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١م ، وفي بداية البرنامج أوصى الصندوق باتباع إجراءات سريعة ولكن الحكومة المصرية فضلت التدرج في الخطوات حتى لا تضرر الطبقات الفقيرة ، وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على الخطوات الأساسية التي اتبعتها الحكومة المصرية في بداية الإصلاح :

- كانت أولى خطوات الإصلاح وأهمها التي اتجهت لتنفيذ الحكومة المصرية وهو تقليص القطاع العام من خلال الخصخصة.
- تخفيض الدعم واقتصار تقديمه للفئات الأكثر احتياجًا، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية.
- دعم القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية.
- فرض ضرائب على المبيعات (هاني الزيني، ١٩٩٦م، ص ٨-٩).
- كما انتهجت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتتمثل تلك السياسات في:
- إصلاح نظام الصرف الأجنبي: ابتداءً من عام ١٩٩١م بدأت الحكومة في إلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية حيث شهدت قيمة الجنيه المصري تدهور مستمر وتآكل باستمرار أمام العملات الأجنبية وخاصةً أمام الدولار الأمريكي.
- معالجة التضخم: فقد تم تطبيق حزمة من السياسات والإجراءات استهدفت تقليل حجم الطلب الكلي على الأجل القصير والمتوسط والطويل وزيادة العرض الكلي من خلال الاستثمار الكثيف على الأجل الطويل فقد تم فرض سقف ائتمانية وخفض عجز الموازنة العامة لدولة.
- معالجة عجز الموازنة العامة: تمت السيطرة على هذا العجز من خلال السيطرة على الإنفاق العام حيث تم ادخال الضريبة العامة على المبيعات وادخال الضريبة العامة على الدخل.
- تحرير أسعار الفائدة: فقد أصبحت أسعار الفائدة تتحدد على أساس العرض والطلب.
- تحرير التجارة وذلك من خلال إلغاء الحظر على تصدير السلع التي كان محظور تصديرها وتخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية والالتزام بعدم إدخال قيود غير تعريفية.
- تحرير الأسعار فكانت معظم السلع تخضع للتسعير الجبري من جانب الحكومة حيث قامت الحكومة بتحرير أسعار المنتجات البترولية وأسعار الطاقة الكهربائية وأسعار الفائدة على قروض الإسكان.
- تحرير الزراعة حيث تم إلغاء الدعم لأسعار المدخلات الزراعية وتحرير إنتاج القطن وتسويقه وتحرير قطاع إنتاج السكر.
- إصلاح القطاع المالي حيث قامت الحكومة بتحرير أسعار الفائدة وتحرير المصروفات والأعباء التي تتقاضاها البنوك (خطاب، ٢٠٠٣م، ص ٩-١٠-١١).

ب- برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي في مصر منذ (٢٠١٦م):

تعرض الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لمجموعة من الاختلالات الاقتصادية، والتي ترجع في الأساس لظروف سياسية بحتة، هذه الظروف منبعاها قد يكون اقتصادي، حيث أدت المبالغة الكبيرة في تقييم سعر الصرف خلال العقدين الأخيرين للقرن العشرين إلى العديد من المخاطر أهمها ضعف القدرة التنافسية للدولة وتقليص الاحتياطات الدولية، ومن ثم

ضعف الإيرادات الناتجة عن نقص التصدير ، حيث وجد أن الواردات المصرية تفوق ثلاثة أضعاف الصادرات ، ومن ثم يكون التدفق النقدي الخارج أكبر من التدفق النقدي للداخل ، وذلك كله في ظل وجود نظام دعم لغير مستحقه ، وتزايد حجم الدين العام ، ولا يمكن أن نغفل الحقيقة التي نلمسها في الانخفاض الشديد في الاستثمارات الذي يرجع لضعف مناخ الأعمال ، وانخفاض النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض حصة الإيرادات لقناة السويس والسياحة على إثر أحداث ثورة يناير ٢٠١١م ، إلى جانب الأسباب السابقة انخفض معدل النمو ، وأصبح تدبير الموارد اللازمة لاستيراد القمح والزيت والسكر تمثل عبئاً ثقيلاً على الحكومة ، مما جعل الاستدانة هي الحل بعد أن ترك العمال مصانعهم واستهوتهم الاضطرابات نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار ، في ظل بقاء الأجور والمرتبات الحقيقية كما هي ، كما أن البنوك المحلية وجدت من أدون الخزنة الطريق الأسهل للقيام بالاستثمار من خلال إقراض الحكومة لسد عجز الموازنة بفائدة مرتفعة تزيد عن ١٦٪ سنوياً. نظراً للأسباب السابقة لجأت مصر لصندوق النقد الدولي، طالبة منه المساعدة في تنفيذ البرنامج الوطني للتكيف والإصلاح، وذلك لضمان إعادة الاستقرار الاقتصادي لها من جديد.

ولقد تضمن البرنامج الوطني حزمة من السياسات لتحقيق نمو قابل للاستمرار وهي تقوية السياسة النقدية لاحتواء التضخم الحادث والاهتمام بالاحتياجات النقدية ومحاولة إيصالها لمستوى آمن، وأيضاً محاولة ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام عند مستوى يمكن استيعابه على الأقل في الأجل القصير، كما يتضمن البرنامج تغيير سعر الصرف الحالي لسعر صرف مرن لضمان تقليل التقييم المفرط للجنه المصري تدريجياً. وأخيراً العمل على زيادة حجم الصادرات وتنوعها ومحاولة تحسين مناخ الأعمال، يحتاج هذا البرنامج لتمويل ضخم يبلغ حوالي ٣٥ مليار دولار أمريكي حيث أن نصفهم تقريباً يذهب لإعادة بناء الاحتياجات، لذا طلبت مصر عقد اتفاق من نوع التسهيل الممتد (صندوق النقد الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦م، ص ١).

٣- دوافع ومبررات الإصلاح الاقتصادي في مصر:

اعتمد الاقتصاد المصري منذ عقد الخمسينات وحتى بداية تسعينات القرن العشرين إلى تبني تجارب تنمية قائمة على استراتيجية التخطيط المركزي بما يعنى سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ومع تعرض الاقتصاد المصري للعديد من الأزمات الاقتصادية في أواخر الثمانينات مثل انخفاض إنتاجية العمالة وارتفاع معدلات الأسعار وتصادم المديونية العامة وعجز الموازنة العامة ومن ثم تراجع الانفاق الاستهلاكي ومستوى التراكم الرأسمالي، وكانت محصلة ذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء ذلك ، تبنت الحكومة المصرية مع بداية عقد التسعينات سياسات اقتصادية استهدفت تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تبني برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي نفذت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث استهدفت تلك البرامج إصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية وتنفيذ برامج خصخصة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وتحرير التجارة وتأهيل الاقتصاد على نطاق واسع لتفعيل آليات السوق ، ولقد اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو ما يعرف بـ (ERSAP) على خمس سياسات رئيسية تمثلت في الإصلاح المالي، والإصلاح النقدي، وتحرير التجارة الخارجية ، وتحفيز الاستثمار المحلي ، والأجنبي وإصلاح القطاع العام (هبه عبد المنعم ، ٢٠١٢م).

ولقد نتج عن تطبيق هذه البرامج كلفة اجتماعية كبيرة بسبب ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العمالة في القطاع العام، مما دفع الحكومة المصرية باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للتصدي دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ تلك الحزم الإصلاحية، وتزامن ذلك مع حدوث ما يعرف بالانفجار السكاني والذي ارتبط بارتفاع معدلات نمو السكان، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة خاصة في ظل عدم قدرة القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل.

بعد التطرق لملامح الأوضاع الاقتصادية بشكل موجز في مصر منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي فسوف يتم إلقاء الضوء على مبررات الإصلاح المتبعة في مصر كما يلي:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتباع سياسات تستهدف خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات سواء تلك الناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية أو انخفاض مستوى مرونة الاقتصاد المصري بصفة عامة وهيكل الانتاج بصفة خاصة تجاه الصدمات الخارجية غير المواتية.

ب- الوصول إلى النمو الشامل والتشغيلي:

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الوصول إلى النمو الشامل والتشغيل وذلك من خلال توفير المزيد من فرص التشغيل والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو اقتصادي شامل لجميع فئات المجتمع ، ومن ثم فقد انصب تركيز الإصلاحات الاقتصادية على توجيه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق الناتج وتوفير التوظيف ، في هذا الإطار اهتمت الإصلاحات بتبني سياسات نقدية ومالية تهدف لزيادة الناتج والتوظيف وركزت كذلك على تنمية دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد استنادًا إلى قدرتها الكبيرة على توفير المزيد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة وعلى دمج معدلات الفقر (محمد اسماعيل ، هبه عبد المنعم ، ٢٠١٨م ، ص ٣٩-٤١).

٤- تطور الأداء الاقتصادي المصري الناتج عن تطبيق برنامج الإصلاح خلال فترة الدراسة:

نجحت الحكومة المصرية منذ أن بدأت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١م في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في نهاية عام ١٩٩٨م، حيث تحسن الوضع المالي في التسعينات ولم يكن نتيجة فقط لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، ولكن أيضًا وهو الأهم نتيجة عملية إلغاء كبيرة للديون. فلقد طبقت الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكل خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى ٢٠٠٧م بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تم منح العديد من الحوافز الداعمة للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وخلال السنوات الماضية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م واجه الاقتصاد المصري عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم تلك التحديات والاختلالات الهيكلية وخلفت آثار سلبية حادة على أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الدين العام وتراجع الاحتياطيات الدولية، وقد دفعت هذه التطورات في أواخر عام ٢٠١٦م لتطبيق برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي

بهدف معالجة تلك الاختلالات، ولقد اتسم تطبيق هذا البرنامج خلال تلك الفترة بأنه شديد الحدة وليس تدريجي وهو ما يعرف (بالإصلاح بالصدمة).

وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على مؤشرات الأداء الاقتصادي الناتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة من واقع البيانات المدرجة في جدول رقم (١) والأشكال البيانية رقم (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط):

جدول رقم (١): مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلية في مصر خلال فترة الدراسة:

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الاستثمار الخاص %	نسبة الاستهلاك الخاص / الناتج المحلي الإجمالي
1995	4.6	11.4	11.04	0.3	4.3	84
1996	5	7	9	0.4	3.2	83.4
1997	5.4	9.8	8.37	0.5	4.3	82.1
1998	5.6	2.3	8.03	0.4	3.8	80
1999	6	0.92	7.95	0.6	3.2	78.3
2000	6.4	4	8.98	0.5	4.6	77
2001	3.5	1.9	9.26	0.6	4.8	74.2
2002	2.4	3	10.01	0.5	6.9	68.3
2003	3.2	6.8	10.91	0.9	6.8	60.1
2004	4.1	11.7	10.32	0.5	10.3	56.9
2005	4.5	6.2	11.049	4.5	25.11	52.8
2006	6.8	7.4	10.49	5.7	42.9	72.4
2007	7.1	12.6	8.8	8.5	46.7	63.6
2008	7.2	12.2	8.517	5.2	32.7	57.8
2009	4.7	11.2	9.087	3.1	-26	52
2010	5	11.8	8.757	0.9	32.7	48.3
2011	1.8	11.7	11.849	1.5	11.8	76
2012	2.2	19.5	12.597	1.4	8.4	70
2013	2	8.7	13.154	1.4	-5	67
2014	3	11	13.105	1.9	6.1	61.5
2015	4.4	14	13.052	2.1	20.2	58
2016	4.3	29.8	12.45	3.4	13.3	88
2017	4	9.8	11.767	3.1	28.7	75.4
2018	5.3	5.6	9.855	3.6	16.9	73

69	12.2	3.4	7.851	4.9	5.6	2019
28	17	3.2	7.974	13.2	3.6	2020
36	19.2	4.2	7.441	37.5	3.3	2021
32	17	4.1	7.344	10.4	6.6	2022
37	16.5	4.4	7.334	24.6	3.7	2023
40	13	4.9	7.198	33.69	2.4	2024
42	14.9	5	7.516	35.12	4.8	2025

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة.

جدول رقم (٢) : متغيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في مصر خلال فترة الدراسة:

السنة	سعر الصرف %	سعر الفائدة % الحقيقي	نسبة الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي	نسبة السقوف الانتماية / الناتج المحلي الإجمالي
1995	3.39	3.2	20.4	28.7	5.4
1996	3.39	9.1	22.4	29.1	5.4
1997	3.39	7.4	23.6	29.7	5.1
1998	3.39	4.5	24.5	30.9	5.5
1999	3.39	7.9	25.6	31.2	5.7
2000	3.4	3.6	26.1	31.3	5.2
2001	3.5	10.4	26.8	31.5	5.6
2002	4	11.9	30.3	34.1	6.4
2003	4.5	8.9	28.8	42.2	6.7
2004	5.9	11.2	20.6	30	6.9
2005	6.2	10.3	24.2	33.1	5.7
2006	5.8	6.3	22.4	39.4	4.9
2007	5.7	1.5	24.6	31.9	3.5
2008	5.6	6.5	27.1	33.7	2.6
2009	5.4	4.9	22.2	30.3	2
2010	5.5	-0.1	18.8	28.5	1.5
2011	5.6	0.1	24.5	28.4	1.3
2012	5.9	0.7	24.8	26.9	10
2013	6	0.8	37	31.6	9.1

2014	6.9	-0.6	40	46.2	8
2015	7	-6.3	35.8	55.3	8
2016	7.7	3.3	49.3	71.8	1
2017	10	0.4	26.7	39.8	1.1
2018	17.8	1.5	29.3	41.7	9.3
2019	17.8	6.9	34.2	47.2	7
2020	16.8	-8.8	17.3	24.6	6.8
2021	15.8	-2.4	16.7	22.8	6.6
2022	15.6	2.2	15.5	21.6	6.4
2023	19.2	4.9	19.3	23.2	7.4
2024	30.7	4.4	23.6	36.8	7.1
2025	32.5	0.1	28.9	38.5	7.8

المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة.

أ- تطور معدل النمو الاقتصادي المصري خلال فترة الدراسة:

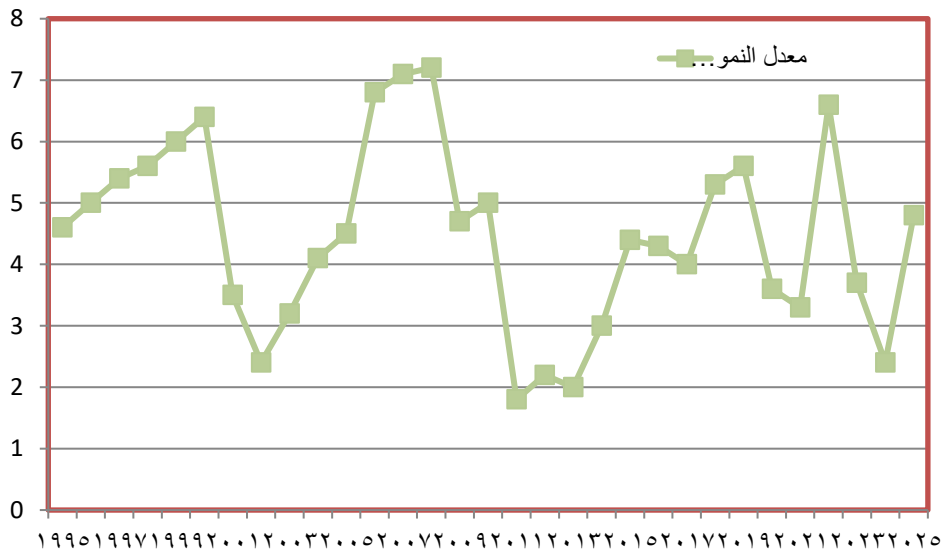
من خلال النظر إلى الشكل رقم (١) والبيانات الواردة في جدول رقم (١) يتضح أن الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٠م شهدت تحسناً ملحوظاً في أداء الاقتصاد المصري ، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة ليبلغ ٦,٤٪ عام ٢٠٠٠م في حين كانت ٤,٦٪ عام ١٩٩٥م ، وقد يرجع السبب في هذا التحسن إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في مصر منذ عام ١٩٩١م ، أما منذ عام ٢٠٠١م حدث تدهوراً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٣,٥٪ و ٢,٤٪ عام ٢٠٠٢م ، و ٣,٢٪ عام ٢٠٠٣م ، ويرجع السبب في هذا التدهور للتوقعات السلبية لأوضاع الاقتصاد الدولي بسبب حالة الركود الاقتصادي ولظروف الحرب على العراق . وقد اتخذت لذلك سياسات وإجراءات للتخفيف من أثر تلك الأوضاع على الاقتصاد المصري وتمكنه من القدرة على الاستمرار في تحقيق التنمية، وذلك من خلال العمل على تنشيط الأسواق، ودعم الاستثمار وإجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية في بعض القطاعات الاقتصادية. ونتيجة لتلك الإجراءات المتبعة أخذ أداء الاقتصاد المصري في التحسن مما أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,١٪ خلال عام ٢٠٠٤م ثم توالى التحسن حتى عاد للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠٠٩م ليصل إلى ٤,٧٪ ثم تحسن الوضع خلال عام ٢٠١٠م (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات (٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، ٢٠١٤م) ويأتي ذلك بسبب تباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بوجه عام تأثراً بالأحداث التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، إلا أن الاقتصاد تمكن من تعويض جزء من خسارته خلال تلك الفترة حيث عاد معدل النمو الاقتصادي إلى التحسن منذ عام ٢٠١٥م وحتى ظهور أزمة انتشار فيروس (كوفيد-١٩) فلقد انخفض معدل النمو الاقتصادي المصري عام (٢٠٢٠م، ٢٠٢١م) ليصل إلى (٣,٦٪ إلى ٣,٣٪) على التوالي.

وشهد أداء الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٢م ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ولكن سرعان ما عاد للانخفاض مرة أخرى عام (٢٠٢٣م، ٢٠٢٤م)، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يرجع إلى التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية وما نجم عنها من تداعيات تسببت في تدهور الأوضاع المالية العالمية، وهو ما كان له تأثير واضح على الاقتصاد المصري، وأخيرًا شهد عام ٢٠٢٥م أعلى معدل نمو في الاقتصاد المصري منذ ثلاث سنوات حيث وصل لـ ٤,٨٪ (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

في ضوء ما تم عرضه حول وضع أداء الاقتصاد المصري أكدت الدكتورة رانيا المشاط وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إلى أن تعافي نمو الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥م تؤكد فعالية الإصلاحات التي تنفذها الحكومة المصرية، على صعيد السياسات الكلية والهيكلية ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود رغم حالة عدم اليقين على المستويين العالمي والإقليمي (الصفحة الرسمية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية <https://mped.gov.eg>).

شكل رقم (١) : معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



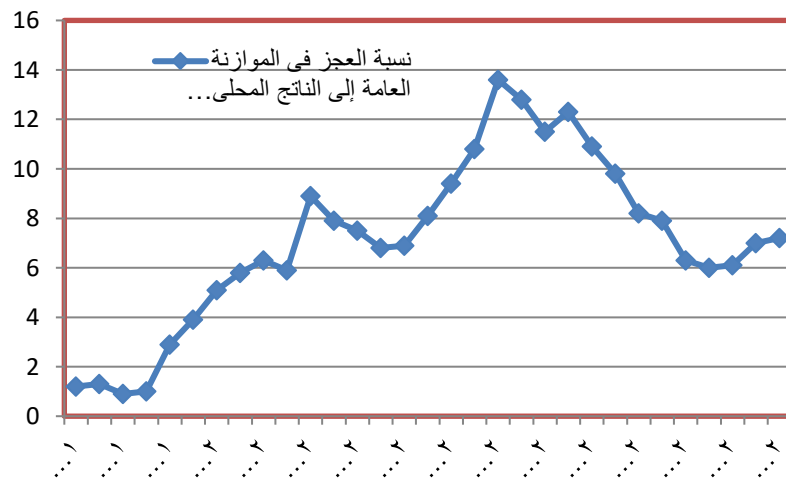
المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

ب- تطور نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في خلال فترة الدراسة:

حرصت الحكومة المصرية منذ تسعينات القرن العشرين على مواجهة عجز الموازنة في إطار برنامج مستمر للإصلاح الاقتصادي، يتضمن عملية إصلاح شاملة تتناول السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض العجز الكلي كرقم مطلق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات، وقد جاءت السياسات المالية خلال هذه الفترة متنسقة مع المرحلة الجديدة والتي تهدف إلى زيادة كفاءة الاستثمار وخلق قاعدة رأسمالية لتنمية أصول المجتمع، ورفع معدلات النمو والحد من البطالة (إيهاب محمد يونس، ٢٠٢١م، ص ٨-٩).

وعلى الرغم من التغيرات الأساسية التي أدخلتها سياسة الإصلاح الاقتصادي على السياسة المالية خلال فترة التسعينات إلا أنها لم تحدث الأثار المنشودة منها، وذلك لأنها لم تتناول المشاكل الجوهرية في السياسة المالية. ومن خلال الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢)، وخلال الفترة من ١٩٩٧/٢٠٠٥م اتسمت هذه المرحلة بزيادة معدل النمو السنوي للنفقات عن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة، مما أدى إلى تزايد العجز الكلي وتزايد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك يلاحظ ارتفاع تلك النسبة في عام ١٩٩٩م إلى ٢,٩٪ مقابل ١٪ عام ١٩٩٨م، وأخذت نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في التزايد حتى وصل إلى أقصى قيمة له في عام ٢٠٠٥م حيث بلغ ٨,٩٪ ثم أخذ في الانخفاض حتى عام ٢٠١٠م حيث عاد للارتفاع مرة أخرى ليحقق عجز ٨,١٪، واستمرت تلك النسبة في التزايد حتى عام ٢٠١٧م بدأت تلك النسبة في الانخفاض ولكن تزايدت تلك النسبة في عام ٢٠٢٤م لتتكون ٧٪ و ٧,٢٪ في عام ٢٠٢٥م.

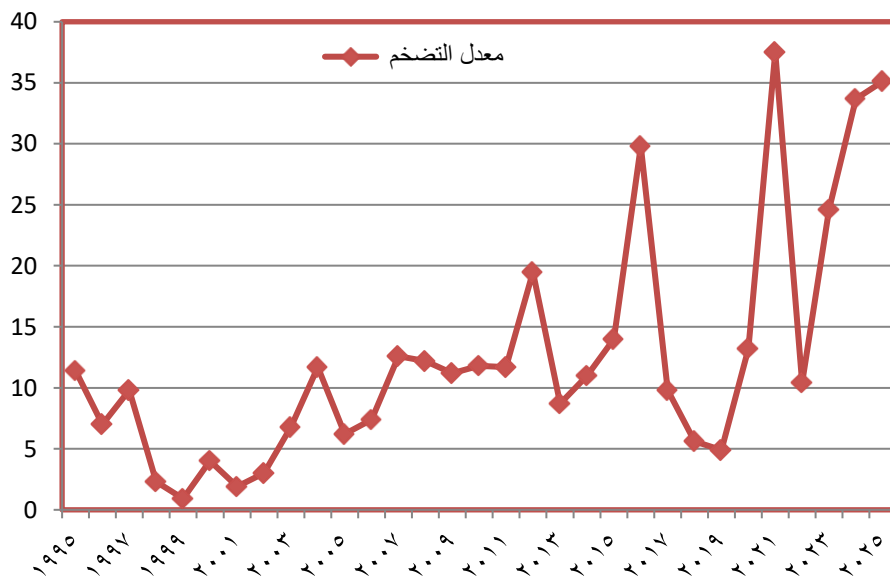
شكل رقم (٢) : نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



ج-تطور معدل التضخم السائد في مصر خلال فترة الدراسة:

يلاحظ من شكل رقم (٣) والبيانات الواردة في جدول رقم (١) أن معدل التضخم في مصر منذ بداية فترة الدراسة كان مرتفعاً عند معدل ١١,٤٪ إلا أن خلال الفترة (١٩٩٨م وحتى ٢٠٠٢م) حدث انخفاض ملحوظ في معدل التضخم وهو يشير إلى أن نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في عام ١٩٩١م بدأت في إظهار نتائجها بعد خمس سنوات تقريباً من التطبيق ، ولكن عاد معدل التضخم للتزايد منذ عام ٢٠٠٣م ، وأخذ في التذبذب حتى عام ٢٠٠٧م واستمر في التزايد بمعدلات بسيطة حتى عام ٢٠١٢م ثم عاد إلى الانخفاض عام ٢٠١٣م ليصل إلى ٨,٧٪ ، ولكن وصل معدل التضخم إلى نسبة مرتفعة عام ٢٠١٦م مقارنةً بالسنوات السابقة لهذا العام ، وأخذ بعدها في الانخفاض خلال عام ٢٠١٧م ، ٢٠١٨م ، ٢٠١٩م ، ولكن سرعان ما عاد إلى الارتفاع بمعدلات مرتفعة وبحدة خلال السنوات (٢٠٢١م ، ٢٠٢٣م ، ٢٠٢٤م ، ٢٠٢٥م) ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مساهمة النقل والمواصلات والسكن ، والغاز ، والمياه ، والكهرباء ، والوقود ، والرعاية الصحية ، والمطاعم ، والفنادق ، والدخان ، والطعام ، والشراب ، والسلع ، والخدمات المتنوعة ، والتعليم ، والأثاث ، والتجهيزات ، والمعدات المنزلية ، والصيانة .

شكل رقم (٢) : معدل التضخم السائد في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)

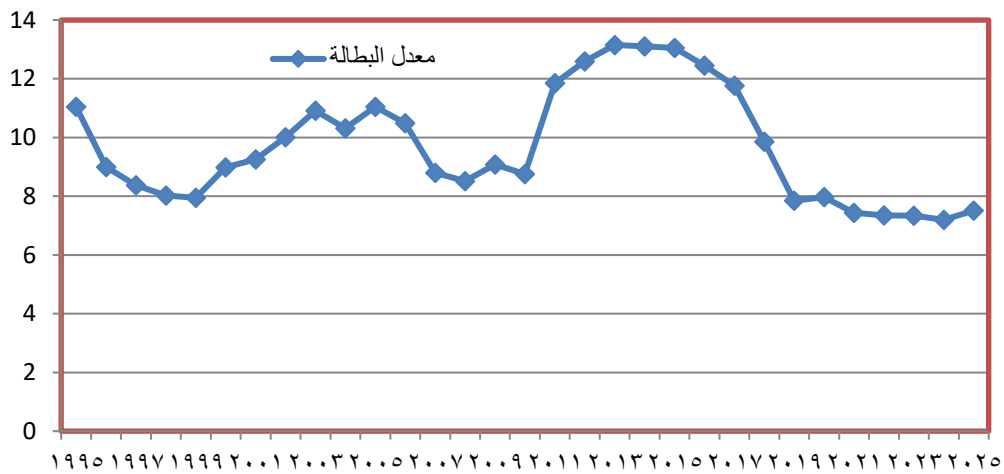


المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

د- تطور معدل البطالة السائد في مصر خلال فترة الدراسة:

يتضح من شكل رقم (٤) والبيانات الواردة في جدول رقم (١) أن معدل البطالة في مصر منذ بداية فترة الدراسة عام ١٩٩٥م أخذ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٥م إلى معدل مرتفع حوالى ١١,١٪ ثم انخفض في العامين التاليين ، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في الانفاق الاستثماري، وبالتالي تراجع معدل البطالة ثم أخذ في التزايد منذ عام ٢٠١١م أي مع اندلاع أزمة ثورة يناير وخلال فترة انتشار آثار تلك الأزمة حتى عام ٢٠١٧م ، ثم أخذ هذا المعدل في الانخفاض بداية من عام ٢٠١٨م ، وأخذ هذا المعدل في الاستقرار حتى نهاية فترة الدراسة.

شكل رقم (٤) : معدل البطالة السائد في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

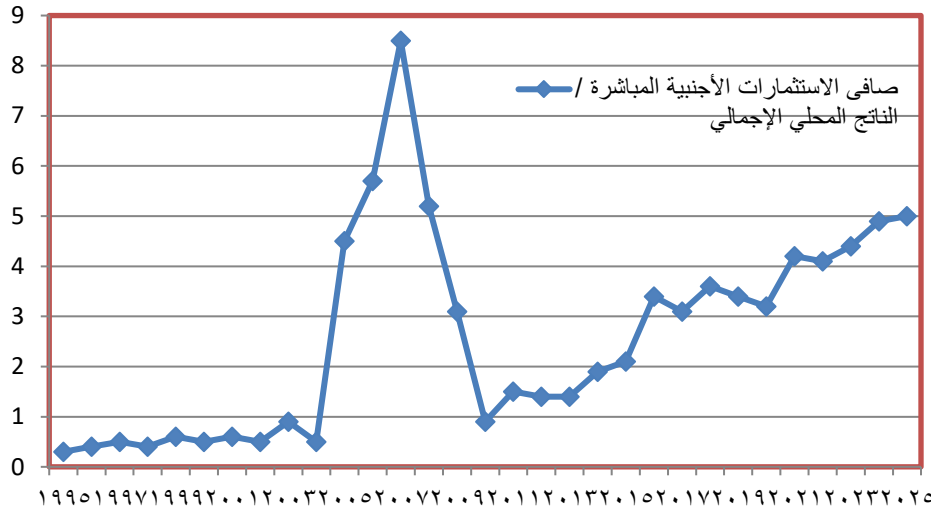
هـ تطور صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة:

لم يحظ الاقتصاد المصري بالنصيب المأمول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية فترة الدراسة في عام ١٩٩٥م حتى عام ٢٠٠٥م ، حيث وصلت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥م حوالى ٤,٥٪ ، ويرجع هذا الارتفاع إلى اتخاذ الحكومة المصرية خلال تلك الفترة للعديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة التي ساهمت في جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية ، ثم سرعان ما لبثت هذه التدفقات أن انخفضت انخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها على مدار الفترة مع بداية أزمة ثورة يناير ٢٠١١م واندلاع ثورات الربيع العربي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في مصر والمنطقة العربية بالكامل. ثم عادت التدفقات في التزايد منذ عام ٢٠١٦م، ذلك العام الذي يعتبر البداية للاستقرار الأمني والسياسي في مصر خلال تلك الفترة، حيث أخذت تلك التدفقات في التزايد الطفيف من عام ٢٠١٦م وحتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٢٥م.

وتسعى مصر بالاهتمام بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لما لها من أهمية بالغة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما ترجع أهمية تلك الاستثمارات إلى تراجع معدل الادخار المحلي وبالتالي تزايد الحاجة للتمويل الخارجي وكبديل للاقتراض الخارجي والذي يكون مصحوبًا بمشاكل المديونية الخارجية (هاني رزق بركات، ٢٠١٨م، ص ٧٢٤).

وقد قررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة خلال فترة الدراسة عدم خضوع مشروعات الموائى العامة بنظام المناطق الحرة للرسوم المقررة على المشروعات التخزينية باعتبارها مشروعات خدمية لتشجيع المستثمرين العرب والأجانب على إقامة مثل هذه المشروعات (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، ص ١).

شكل رقم (٥) : صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



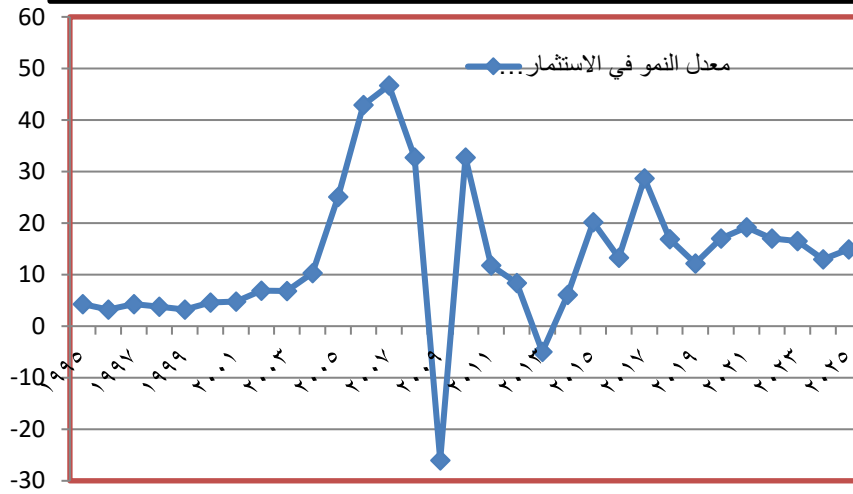
المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

و- تطور معدل النمو في الاستثمار الخاص في مصر خلال فترة الدراسة:

اتخذت الحكومة المصرية إجراءات عديدة منذ بداية تسعينات القرن العشرين لاستهداف تنشيط السوق، وحفز الاستثمار بما يتيح إقامة مشروعات جديدة تُسهم في إيجاد فرص عمل للشباب لمساندة ما تلتزم الدولة بتوفيره من خلال خططها السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ضمن الإجراءات العمل على التأثير على أسعار الفائدة في السوق وتطوير قدرة البنوك على منح الائتمان وتقديم قروض للشباب لتطوير منتجات المهن الحرفية ، ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة .

وفي ضوء ما سبق تبين من خلال الشكل رقم (٦) وجدول رقم (١) أن معدل النمو في الاستثمار الخاص أخذ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض الطفيف ما بين (٣,٢%، ١٠,٣%) حتى وصل عام ٢٠٠٥م إلى ٢٥,١١% ثم أخذت في التزايد بمعدلات مرتفعة إلا أنه وصل هذا المعدل إلى قيم سالبة في عام ٢٠٠٩م، ثم عادت إلى التزايد بمعدلات موجبة وكبيرة عام ٢٠١٠م، وعادت إلى معدل النمو السالب عام ٢٠١٣م بحوالي -٥% وتوالت الزيادة في معدل نمو الاستثمار الخاص حتى نهاية فترة الدراسة.

شكل رقم (٦) : معدل النمو في الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)

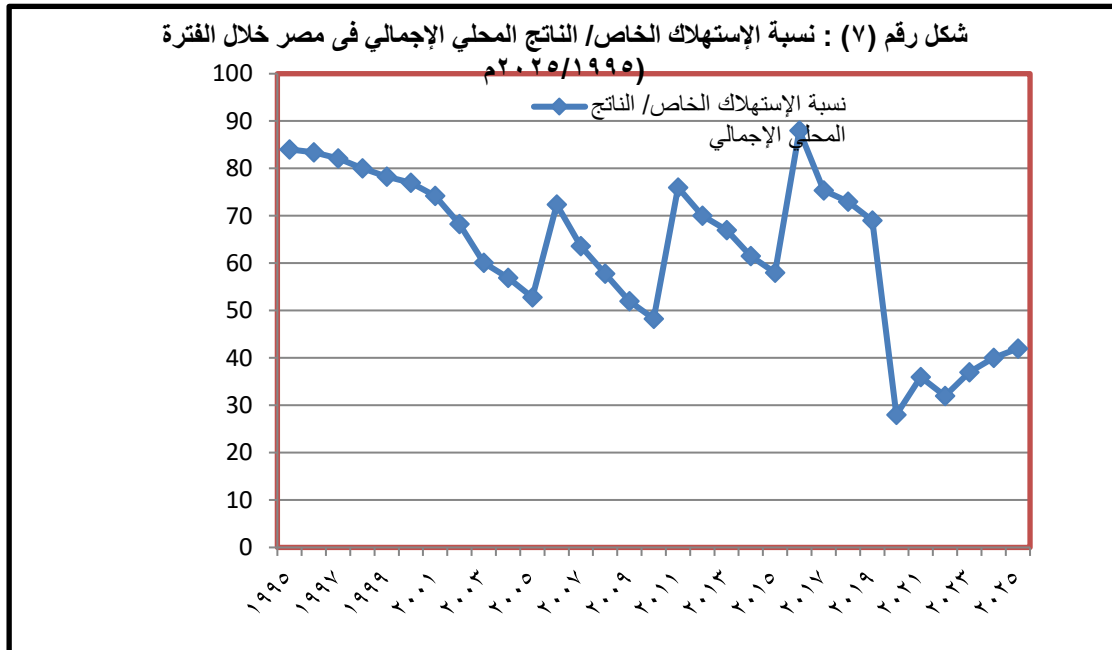


المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

ز- تطور الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة:

من خلال الشكل رقم (٧) والجدول رقم (١) يظهر أن الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت لـ ٨٤% مع بداية فترة الدراسة وأخذت في الانخفاض بالتدريج بمعدلات طفيفة حتى وصلت عام ٢٠٠٣م إلى ٦٠,١% وهو ما يمثل انخفاض شديد مقارنةً بالسنوات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية في مصر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة على الساحة العالمية مثل أثار الحرب على العراق ، بالإضافة إلى اتجاه الحكومة المصرية إلى استخدام سياسة الإصلاح الضريبي لرفع إيرادات الدولة مما كان له الأثر المباشر على الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع العائلي ثم توالى انخفاض تلك النسبة خلال العامين ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م ، ثم تزايدت خلال عام ٢٠٠٦م لتصل إلى ٧٢,٤% ، ولكن عاد التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى وصل إلى أقصى قيمة له في عام ٢٠١٦م ، ولكن وصل إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠٢٠م وحتى عاد إلى الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠٢٤م ، ٢٠٢٥م .

وترجع فترة التذبذب التي مر بها الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى التأثير السلبي الناتج عن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الأجنبي ، حيث تؤثر تلك التقلبات بطريقة مباشرة على الأسعار المحلية من خلال التغيرات في أسعار المواد الخام المستوردة والسلع التامة الصنع.



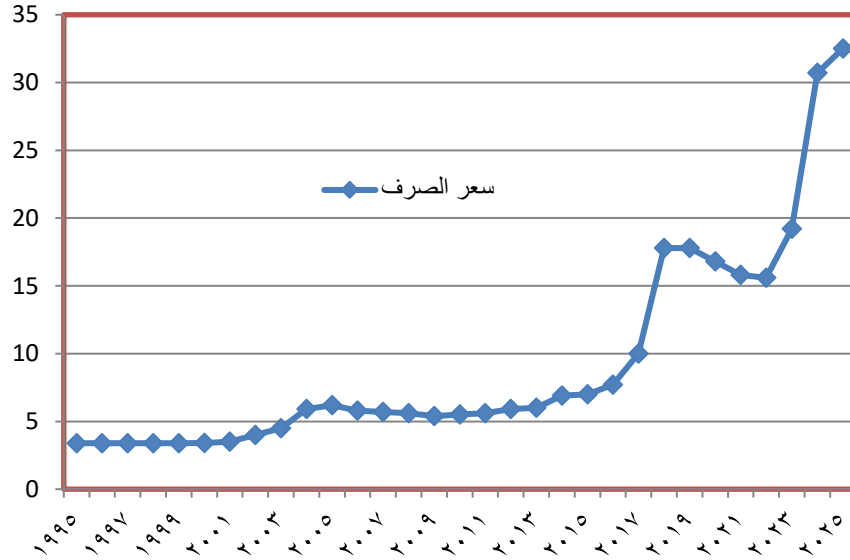
المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (١).

ح- تطور سعر الصرف % الساند في مصر خلال فترة الدراسة:

يتبين من الشكل رقم (٨) والجدول رقم (٢) أن سعر الصرف منذ بداية فترة الدراسة عام ١٩٩٥م وحتى عام ١٩٩٩م تميز بالثبات عند ٣,٣٩٪ ثم انخفضت بمقدار طفيف خلال عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠١م، ويتضح أن تطور سعر الصرف قبل تعويم الجنيه المصري خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠٠٤م)، أنه قد تراوح بين حد أدنى قدره ٥,٤٪ وحد أقصى يصل إلى ٧٪ في عام ٢٠١٥م، ثم تزايد سعر الصرف بعد عام بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦م إلى أن وصل إلى أقصى قيمة له عام ٢٠٢٥م حوالى ٣٢,٥٪.

وتشير الحالة المصرية إلى استخدام البنك المركزي المصري سياسة سعر الفائدة كآلية لدعم سياسة سعر الصرف منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات، حيث تزامن كل تخفيض لقيمة الجنيه المصري بواسطة البنك المركزي مع رفع سعر الفائدة على الجنيه المصري. ففي عام 1991 وعندما بلغت عملية إحلال العملة الأجنبية محل العملة المصرية ذروتها، حيث بلغت الودائع الأجنبية نحو ٥٩٪ من إجمالي الودائع (2020, Bank World.)

شكل رقم (٨) : سعر الصرف في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (٢).

ط أسعار الفائدة الحقيقية % في مصر خلال فترة الدراسة:

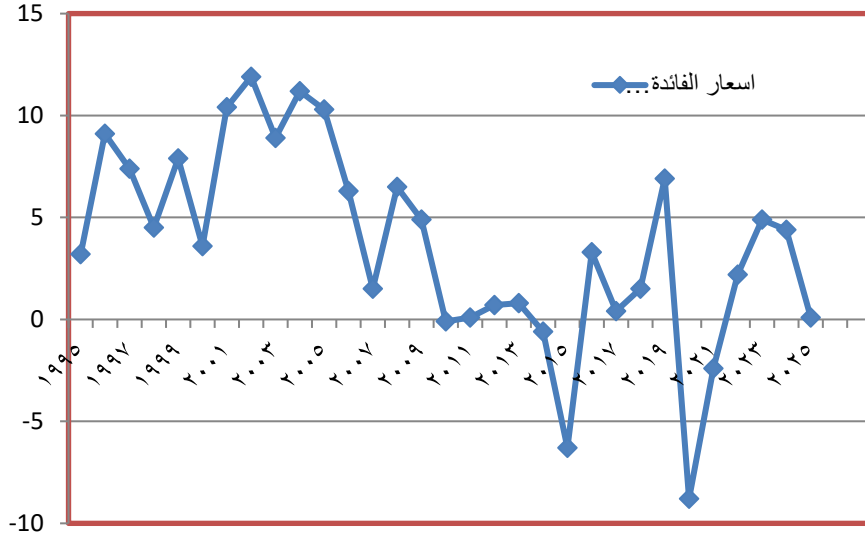
يُعد سعر الفائدة أحد المتغيرات التي تُسهم في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولقد توسع البنك المركزي في استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية ابتداءً من عام ١٩٧٥م، حيث صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥م الذي بموجبه أعطى للبنك المركزي حرية تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة دون الالتزام بوضع سقف معين، والتقيّد بالحدود المنصوص عليها في القانون المدني، حيث كان القانون المدني قبل ١٩٧٥م يلزم البنوك بعدم التعامل بسعر فائدة يزيد عن ٧٪، وتحولت سياسة البنك المركزي بعد ذلك نحو سياسة الرفع التدريجي لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، حيث تم رفع سعر الفائدة على الودائع والأوعية الادخارية الأخرى عدة مرات خلال الثمانينيات (أحمد محمد وجيد قمره، محمد إبراهيم راشد، ٢٠٢٥م، ص ١٤٣).

وفي أوائل التسعينيات في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي اتجهت أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية نحو الارتفاع، حيث قامت السلطات النقدية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠م باتخاذ قرار تحرير أسعار الفائدة لكي يبدأ العمل اعتباراً من ٣ يناير ١٩٩١م، وبموجب هذا القرار أصبح للبنوك حرية من تحرير أسعار الفائدة على القروض والسلفيات والودائع، مع الأخذ في الاعتبار ألا تقل الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور عن حد أدنى قدره ١٢٪، وأصبحت عمليات الإيداع والإقراض للجهاز المصرفي موجبة حيث بلغ سعر الفائدة الحقيقي عام ١٩٩٥م حوالي ٣,٢٪ لقوى السوق الحرة وبدأت أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ في التزايد والانخفاض حتى وصلت إلى ١١,٩٪ عام ٢٠٠٢م، ويرجع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية إلى تحسن الأداء المالي، وانخفاض عجز الموازنة العامة، وتحسن سعر

الصرف، وانخفاض معدلات التضخم خلال الفترة من (١٩٩٨/٢٠٠٢م)، واستمرت أسعار الفائدة الموجبة ما بين الارتفاع والانخفاض مرة أخرى إلى أن وصلت معدلات سالبة عام ٢٠١٠م حيث وصلت -٠,١% نتيجة ارتفاع معدل التضخم مما استدعى البنك المركزي إعلان سياسة استهداف التضخم (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة).

وقامت مصر عام ٢٠٠٨م باتباع سياسة تخفيض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقال أثرها إلى معظم دول العالم، حيث تم تخفيض سعر الفائدة في محاولة لتحفيز النمو وإعادة الحركة للنشاط الاقتصادي بعد الركود الذي خلفته الأزمة، ومع حلول عام ٢٠١١م وأحداث يناير وما أعقبها العديد من التطورات السياسية والاقتصادية أدى إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦م والتي تتمثل في تحرير سعر الصرف، وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء دعم الوقود، كما شهدت الفترة من ٢٠٢٠م وحتى ٢٠٢١م الوصول إلى قيم سالبة متتالية ومتلاحقة في معدلات الفائدة الحقيقية ليصل -٨,٨% عام ٢٠٢٠م، -٢,٤% عام ٢٠٢١م نتيجة الأزمات المتتالية التي شهدتها العالم علي المستوي الاقتصادي، بداية من أزمة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية وانقطاع سلاسل الإمداد، ثم زاد سعر الفائدة الحقيقي خلال عام ٢٠٢٢م، ٢٠٢٣م، ٢٠٢٤م، ثم عادت إلى الانخفاض عام ٢٠٢٥م، كما هو موضح في الشكل رقم (٩) والجدول رقم (٢).

شكل رقم (٩) : أسعار الفائدة الحقيقية % في مصر خلال الفترة (١٩٩٥/٢٠٢٥م)



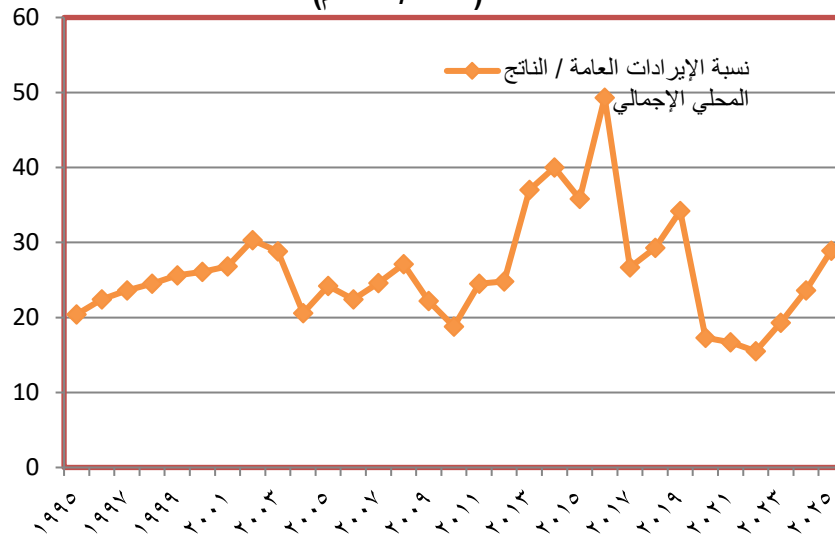
المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (٢).

ك- الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة:

شهدت إجمالي الإيرادات العامة في مصر ارتفاعاً متتالي خلال فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى تطوير المنظومة الضريبية من خلال إحداث إصلاحات هيكلية في المصالح الإدارية الثلاث (مصلحة الضرائب المصرية ومصلحة الضرائب العقارية ومصلحة الجمارك) ، متمثلاً في مشروعات إعادة هيكلة الإجراءات الضريبية والجمركية وتطوير إدارة المنظومة ككل اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات والميكنة الشاملة وإدخال بعض التشريعات الجديدة وتهديل القائم منها على يحقق إحكام الرقابة والحد من التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية وتيسير الإجراءات وتعظيم الإيرادات والوصول بمعدلات تحصيل الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى المعدلات العالمية (وزارة المالية ، ٢٠٢٠ م ، حصاد ستة أعوام ٢٠١٤/٢٠٢٠ م انجازات ومشروعات وزارة المالية).

جدير بالذكر أنه على الرغم من زيادة الإيرادات العامة كقيمة مطلقة خلال فترة الدراسة إلا أنها تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٢ م) ، ثم أخذت في التزايد خلال العامين (٢٠٢٤ م ، ٢٠٢٥ م) حيث وصلت تلك النسبة حوالى ٢٣,٦ ٪ ، ٢٨,٩ ٪ على التوالي، ويتضح من الشكل رقم (١٠) والجدول رقم (٢) أن الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت أقصى قيمة لها خلال عام ٢٠١٦ م ، وأكثر الفترات انخفاضاً في تلك النسبة هي فترة أزمة انتشار فيروس (كوفيد-١٩) وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

شكل رقم (١٠) : نسبة الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي فى مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥ م)

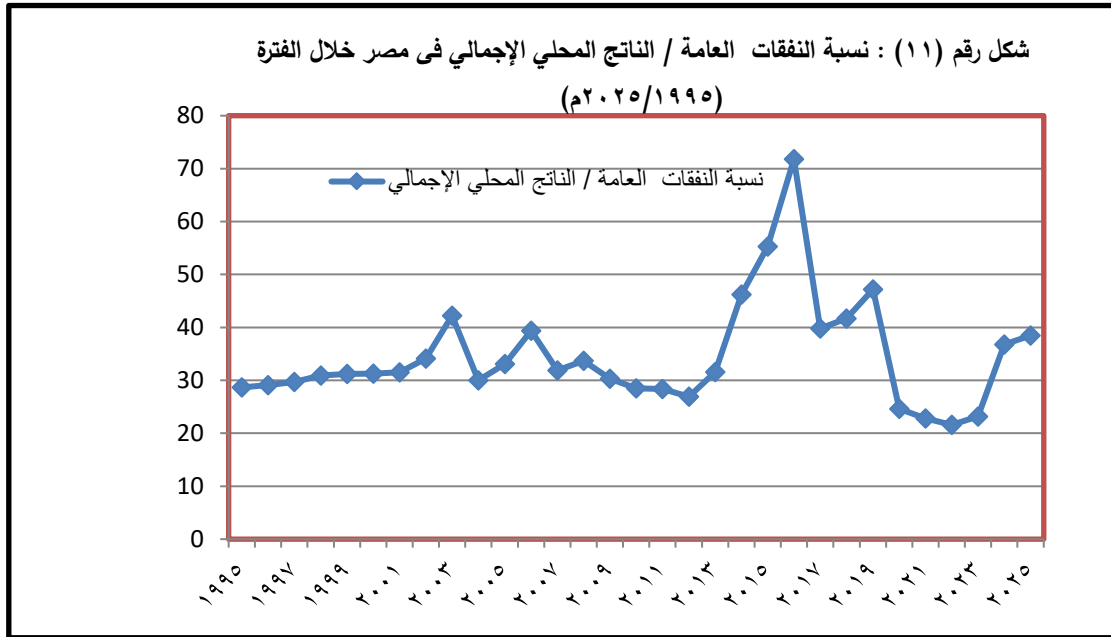


المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (٢).

ل-النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة:

اتسمت السياسة المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠٢١م بكونها سياسة توسعية، وذلك عن طريق التوسع في الانفاق نظرًا لما يحدثه من آثار على الطلب الفعلي، وبالتالي على مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار، وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، وشراء المستلزمات من السلع والخدمات وفوائد القروض والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

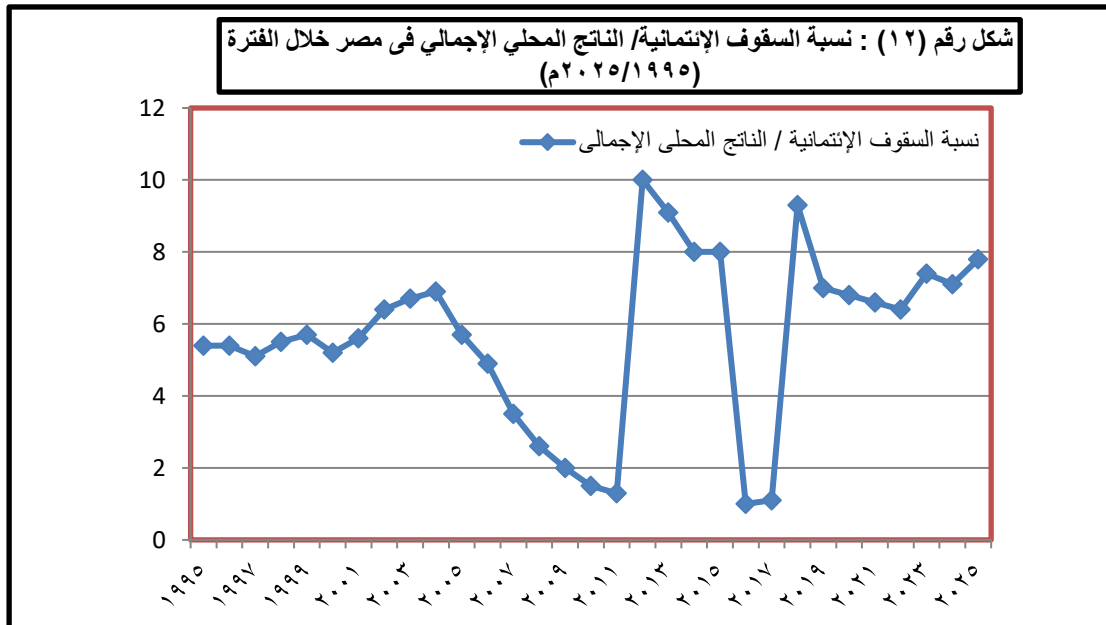
ويمكن الإشارة إلى أن نتائج المصروفات العامة في الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة إلى زيادة النفقات كقيمة مطلقة إلا أنه بالنظر إلى نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي كما بالجدول رقم (٢) والشكل رقم (١١) اتسمت بتذبذب انخفاضًا وارتفاعًا ما بين ٢٨,٧٪ في بداية فترة الدراسة عام ١٩٩٥م إلى أن وصلت إلى أقصى نسبة لها في عام ٢٠١٦م حيث وصلت لـ ٧١,٨٪. ويرجع السبب في ذلك إلى الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين وتطوير الإدارة المالية بهدف تحقيق الانضباط والامتثال المالي والشفافية والرقابة المالية.



المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (٢).

م- السقوف الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٥/١٩٩٥م):

من خلال النظر للبيانات الواردة في الجدول رقم (٢) والشكل البياني رقم (١٢) يتضح أن السقوف الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة اتسمت بالثبات النسبي تقريباً منذ عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠١م ، ثم أخذت في التزايد بنسب طفيفة عن السنوات السابقة حتى وصلت إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٤م ، وسرعان ما أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠١١م عند ١٪ ، ومنذ عام ٢٠١٨م أخذت تلك النسبة في التزايد حتى نهاية فترة الدراسة واصلت إلى ٧,٨٪ عام ٢٠٢٥م ، والجدير بالذكر أن أقصى ما وصلت له تلك النسبة خلال فترة الدراسة كانت في عام ٢٠١٨م عند نسبة ٩,٣٪ ، كما يلاحظ أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بدءاً من عام ٢٠١٦م أخذت تلك النسبة في التزايد منذ العام التالي لبداية تطبيق هذا البرنامج وحتى نهاية فترة الدراسة.



المصدر: إعداد الباحثة من واقع البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أعداد مختلفة" الواردة في جدول رقم (٢).

ثانيًا: الدراسة التطبيقية للدراسة:

تُستخدم نماذج الانحدار الخطي عادةً لدراسة العلاقة بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة، بافتراض أن العلاقة بينهما خطية، إلا أن البيانات الواقعية غالبًا ما تُظهر علاقات غير خطية لا يمكن تمثيلها بدقة من خلال الانحدار الخطي البسيط. وللتغلب على هذا القيد تم تطوير عدة أساليب إحصائية متقدمة مثل الانحدار متعدد الحدود التقليدي، والانحدار المجزأ (Spline Regression)، والانحدار متعدد الحدود الكسرية (Fractional Polynomial Regression). ويُعد نموذج الانحدار متعدد الحدود الكسرية من النماذج المرنة والفعالة، حيث يسمح بإدخال تحويلات مختلفة للمتغيرات المستقلة بما يتيح تمثيلًا أدق للعلاقات المعقدة وغير الخطية، مع المحافظة على البساطة والقدرة على التفسير الإحصائي.

١- نموذج متعدد الحدود الكسرية (Fractional Polynomial – FP model):

على الرغم من أن تحويل البيانات أو استخدام نماذج متعددة الحدود ذات الرتب العليا قد يُحسن من ملائمة النموذج مقارنةً بالانحدار الخطي البسيط، فإن هذه البدائل قد لا توفر دائمًا أفضل تمثيل للعلاقة بين المتغيرات. وللتغلب على هذه القيود، قام (Altman، Royston) بتطوير إطار منهجي يُعرف بنماذج متعدد الحدود الكسرية (Fractional Polynomial – FP models)، التي تتميز بمرونة أكبر في بناء النموذج وإتاحة مجموعة متنوعة من الأشكال المنحنية للعلاقات.

تقوم هذه النماذج على استخدام تحويلات تعتمد على دوال القوى X^p وعلى صيغة مركبة $X^{p1} + X^{p2}$ لقيم مختلفة للأسس (p, p^1, p^2) ، مأخوذة من مجموعة محددة مسبقًا:

$$S = \{-2, -1, -0.5, 0, 0.5, 1, 2, 3\}$$

ويتم تمثيلها على النحو الآتي:

النموذج من الدرجة الأولى (Fp_1):

$$Fp_1 = \beta_0 + x\beta_1^p$$

وعندما يكون $p = 0$ يصبح:

$$Fp_1 = \beta_0 + \beta_1 \ln(x)$$

النموذج من الدرجة الثانية (Fp_2):

$$Fp_2 = \beta_0 + x\beta_1^{p1} + x\beta_2^{p2}$$

وعندما يكون $p_1 = p_2$ فإن النموذج يُكتب بالشكل:

$$Fp_2 = \beta_0 + x\beta_1^{p1} + x\beta_2^{p2} \ln(x)$$

يحتوي النموذج من الدرجة الأولى (FP_1) على ٨ صيغ مختلفة تبعًا لقيمة الأس، بينما يحتوي النموذج من الدرجة الثانية (FP_2) على ٣٦ صيغة، منها ٢٨ تركيبًا مختلفًا و ٨ صيغ ناتجة عن تكرار الأسس، وتوفر هذه النماذج نطاقًا واسعًا من الأشكال المنحنية التي تُغطي العديد من الدوال المستمرة، مما يجعلها مناسبة بشكل خاص في مجالات العلوم الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث تكون العلاقات بين المتغيرات معقدة وغير خطية.

٢- المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٥)، باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17، وتم جمع البيانات من عدة مصادر رسمية وموثوقة، شملت البنك الدولي للبيانات، والبنك المركزي المصري، والكتاب الإحصائي السنوي. يوضح الجدول (2) المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة مع الرموز الدالة عليها:

جدول رقم (٣): المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة >

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
سعر الصرف، ويرمز له x_1	معدل النمو الاقتصادي، ويرمز له y_1
سعر الفائدة الحقيقي، ويرمز له x_2	معدل التضخم، ويرمز له y_2
نسبة الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له x_3	معدل البطالة، ويرمز له y_3
نسبة النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له x_4	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له y_4
نسبة السقوف الائتمانية / الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له x_5	معدل النمو في الاستثمار الخاص، ويرمز له y_5
	نسبة الاستهلاك الخاص / الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له y_6
	نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له y_7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة.

Variable	Mean	Std. dev.	Min	Max
y_1	.0446774	.0152783	.018	.072
y_2	.1257194	.097813	.0092	.375
y_3	.0971152	.0193034	.07198	.13154
y_4	.0260323	.020676	.003	.085
y_5	.1343581	.1403717	-.26	.467
y_6	.627129	.167646	.28	.88
y_7	31	.0710323	.0342291	.009
x_1	9.533871	7.918638	3.39	32.5
x_2	3.7	4.903332	-8.8	11.9
x_3	26.17097	7.218273	15.5	49.3
x_4	34.58065	10.24882	21.6	71.8
x_5	5.645161	2.447834	1	10

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لمجموعة المتغيرات التابعة ($y_1 - y_7$) والمستقلة ($x_1 - x_5$) محل الدراسة. يتضح من المتوسطات والانحرافات المعيارية أن هناك تبايناً ملحوظاً بين المتغيرات من حيث مستوياتها ومدى انتشارها، فعلى سبيل المثال: يظهر المتغير y_6 بمتوسط مرتفع نسبياً (٠,٦٢٧) وانحراف معياري معتدل (٠,١٦٧٦)، مما يعكس استقراراً نسبياً في القيم حول المتوسط. في المقابل، يُلاحظ أن المتغير y_5 يتسم بتقلبات كبيرة، حيث يتراوح بين قيمة سالبة (-٠,٢٦) وقيمة موجبة مرتفعة (٠,٤٦٧)، وهو ما يشير إلى تشتت واسع قد يعكس تباينات قوية في سلوك هذا المؤشر، وأما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فيظهر أن المتغير x_1 بمتوسط ٩,٥٣ وانحراف معياري ٧,٩١ يتميز بمدى واسع (٣,٣٩-٣٢,٥)، مما يدل على تباين كبير بين الوحدات محل الدراسة. كذلك، يُلاحظ أن المتغير x_2 يحتوي على قيم سالبة (حتى -٨,٨)، الأمر الذي قد يشير إلى طبيعة خاصة في هذا المتغير أو إلى وجود تحولات في اتجاهه عبر الفترات أو الحالات المدروسة. بينما تبدو المتغيرات الأخرى (x_3, x_4, x_5) أكثر استقراراً نسبياً مع تباين معتدل، بما يعكس انتظاماً أكبر في توزيعها.

بشكل عام، تُظهر النتائج الوصفية تبايناً ملحوظاً بين المتغيرات من حيث المتوسطات والمدى والانحرافات المعيارية، الأمر الذي يعكس تنوعاً في خصائص البيانات ويبرر اللجوء إلى أساليب إحصائية أكثر مرونة مثل نماذج متعدد الحدود الكسرية (MFP)، القادرة على التعامل مع العلاقات غير الخطية والتوزيعات غير المتجانسة بين المتغيرات.

- **الفرض الأول:** تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٥): نتائج نموذج الـ Multivariable Fractional Polynomial (MFP)

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	.0126056	.0336542	-0.37	0.711
Ix_2	.1655256	.0721305	-2.29	0.031
Ix_3	.1106409	.0701557	-1.58	0.128
Ix_4	.1254066	.0478647	2.62	0.015
Ix_5	.0781949	.0187566	-4.17	0.000
Ix_5	.0353925	.0081386	-4.35	0.000
cons	.0539032	.0029668	18.17	0.000
(6, 24) = 4.98, Prob > F = 0.0019, $R^2 = 0.5546$, Deviance = -197.354, F Adj. $R^2 = 0.4432$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

❖ معادلة النموذج النهائي:

$$\hat{y}_1 = 0.013 + 0.165x_1 - 0.110x_2 - 0.695x_3 + 0.941x_4^3 + 0.035x_5^2 + \varepsilon$$

تشير نتائج نموذج الـ Multivariable Fractional Polynomial (MFP) إلى أن استخدام التحويلات الكسرية حسّن من ملائمة النموذج مقارنة بالنموذج الخطي التقليدي، خاصةً بالنسبة للمتغير x_5 الذي أظهر تأثيراً غير خطي واضح، حيث تم اختياره في صورته الكسرية (الأساسات ٠ و ٣) بدلاً من الشكل الخطي، مما انعكس على خفض قيمة الـ Deviance بشكل ملحوظ (من ١٧٩,٤٧١ إلى ١٩٧,٣٥٤) ودلالة إحصائية عالية ($p < 0.01$) في المقابل، بقيت المتغيرات الأخرى (x_4, x_3, x_2, x_1) في صورها الخطية لعدم وجود أدلة قوية على تحسين النموذج عند استخدام التحويلات الكسرية.

يُظهر النموذج النهائي قوة تفسيرية جيدة نسبياً ($R^2 = 0.55$, $\text{Adj } R^2 = 0.44$)، مع معنوية إجمالية ($\text{Prob} > F = 0.0019$)، مما يعكس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير جزء معتبر من التباين في y_1 . على مستوى المعاملات الفردية، كان كل من x_2 (سالب ومعنوي عند مستوى معنوية ٥٪) و x_4 (موجب ومعنوي عند مستوى معنوية ٥٪) إضافةً إلى الشكل الكسري لـ x_5 ذي تأثير قوي وسالب ودال إحصائياً ($p < 0.001$). أما المتغيرات x_3 و x_1 فلم تحقق دلالة إحصائية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن إدخال التحويل الكسري للمتغير x_5 حسّن بشكل واضح من ملائمة النموذج، بينما بقيت بقية المتغيرات في صورها الخطية. وهذا يدعم فكرة أن بعض العلاقات في البيانات قد تكون غير خطية بطبيعتها وتحتاج إلى تمثيل أكثر مرونة من خلال نماذج MFP.

❖ اختبارات صلاحية النموذج

يوضح الجدول (٦) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملائمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (٦): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.8287
Heteroskedasticity Test	0.8098
Normality test	0.536

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.828$)، وهي أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يعزز

من اتساق النموذج. اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test) كانت قيمة $(p = 0.809)$ أكبر قليلاً من 0.05 ، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة جوهرية في تجانس التباين، وإن كان قريباً من الحد الفاصل. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) بلغت قيمة $(p = 0.536)$ ، وهي أكبر من 0.05 ، بقليل، بما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، وإن كان ذلك عند هامش قريب من الحد الفاصل. بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP قد اجتاز الاختبارات التشخيصية الأساسية بدرجة مقبولة، حيث لم تظهر مشكلات إحصائية جوهرية، مما يدعم الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

■ **الفرض الثاني:** تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الانتمائية) على معدل التضخم.

الجدول رقم (٧): نتائج نموذج الـ (Multivariable Fractional Polynomial (MFP)

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	.5878274	.1914336	3.07	0.005
Ix_2	-.7082551	-.3819448	-1.85	0.076
Ix_3	-.6945822	.3430149	-2.02	0.054
Ix_4	.9408325	.3685723	2.55	0.017
Ix_5	.4327311	.6292571	0.69	0.498
cons	.1140651	.0133949	8.52	0.000
Deviance = -83.468, F(6, 24) = 6.68, Prob > F= 0.0004, $R^2 = 0.5718$, Adj. $R^2 = 0.4862$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

❖ **معادلة النموذج النهائي:**

$$\hat{y}_2 = 0.114 + 0.588x_1 - 0.708x_2 - 0.695x_3 + 0.941x_4^3 + 0.433x_5$$

تم تقدير نموذج الانحدار متعدد الحدود الكسرية (Multivariable Fractional Polynomial – MFP) للعلاقة بين المتغير التابع معدل التضخم (y_2) والمتغيرات المستقلة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٥). وقد أظهرت النتائج أن النموذج ككل معنوي إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) وفقاً لاختبار F حيث بلغت قيمة $F = 6.68$ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2 = 0.486$)، وهو ما يشير إلى أن النموذج يفسر نحو ٤٩٪ من التباين في معدل التضخم.

أوضحت النتائج أن متغيري سعر الصرف (x_1) والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_4) لهما تأثير معنوي وموجب على معدل التضخم. حيث بلغ معامل سعر الصرف (٠,٥٨٨) عند مستوي معنوية ٥٪، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة التضخم بشكل معنوي. أما النفقات العامة فقد تبين أن علاقتها مع التضخم غير خطية من الدرجة الثالثة (x_4^3) بواقع معامل موجب (٠,٩٤١) ومعنوي عند مستوي معنوية ٥٪، وهو ما يعكس أن زيادة النفقات العامة تسهم في ارتفاع

معدلات التضخم بشكل متسارع، وفي المقابل، أظهرت النتائج أن كلاً من سعر الفائدة الحقيقي (x_2) والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_3) يرتبطان بعلاقة سالبة مع التضخم، إلا أن دالتهما الإحصائية جاءت على الحدود $p = 0.076$ ، $p = 0.054$ على التوالي عند مستوى معنوية ١٠٪، مما يشير إلى احتمال وجود تأثير مضاد للتضخم لكنه غير مؤكد إحصائياً وفقاً لحجم العينة المستخدم. بينما لم يظهر لمتغير السقف الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_5) أي تأثير معنوي على معدل التضخم.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن العوامل الأكثر تأثيراً في تفسير التباين في معدل التضخم هي سعر الصرف والنفقات العامة، مع ملاحظة أن تأثير النفقات العامة يأخذ شكلاً غير خطي متزايد. في حين تظل باقي المتغيرات أقل أهمية إحصائية في هذا السياق.

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (٨) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملاءمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (8): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.5403
Heteroskedasticity Test	0.0830
Normality test	٠,١٢٦

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

أن اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test) بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.5403$)، وهي أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يعزز من اتساق النموذج، في حين اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test) كانت قيمة ($p = 0.083$) أكبر قليلاً من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة جوهريّة في تجانس التباين، وإن كان قريباً من الحد الفاصل بالإضافة إلى أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) بلغت قيمة ($p = 0.126$)، وهي أكبر من ٠,٠٥ بقليل، بما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، وإن كان ذلك عند هامش قريب من الحد الفاصل.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP قد اجتاز الاختبارات التشخيصية الأساسية بدرجة مقبولة، حيث لم تظهر مشكلات إحصائية جوهريّة، مما يدعم الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

- الفرض الثالث: تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل البطالة.

الجدول رقم (٩): نتائج نموذج الـ Multivariable Fractional Polynomial (MFP)

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	-.1850237	.0310703	-5.95	0.000
Ix_2	.0007057	.0001698	4.16	0.000
Ix_2	.0001015	.0000249	4.07	0.000
Ix_3	-.0857173	.0711336	-1.21	0.240
Ix_4	.144035	.0473069	3.04	0.006
Ix_5	.0297575	.0093244	3.19	0.004
cons	.0899625	.0023823	37.76	0.000
Deviance = -201.935, F(6, 24) = 12.62, Prob > F= 0.0000, $R^2= 0.7593$, $Adj. R^2 = 0.7593$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (٩).

❖ معادلة النموذج النهائي

$$\hat{y}_3 = 0.089 - 0.18502x_1 + 0.0007x_2^{-1} + 0.0001\ln(x_2).x_2^{-1} - 0.086x_3 + 0.144x_4 + 0.029x_5^3$$

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج تقدير نموذج Multivariable Fractional Polynomial (MFP) الخاص بالمتغير التابع معدل البطالة y_3 وتبين النتائج ما يلي:

أظهر متغير سعر الصرف x_1 أثراً سالباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى ($p < 0.001$) ، بما يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بانخفاض معدل البطالة، كما جاء متغير سعر الفائدة الحقيقي x_2 في صورة تحويل متعدد الحدود الكسرية، وبيّنت النتائج أن له أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى ($p < 0.001$) ، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة غير الخطية بينه وبين معدل البطالة. لم يكن لمتغير نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي x_3 تأثير معنوي ($p = 0.240$) ، مما يدل على ضعف دوره في تفسير التباين في معدل البطالة.

بينما أظهرت النتائج أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي x_4 ذات أثر موجب ومعنوي ($p = 0.006$) ، بما يؤكد أهميتها في التأثير على معدل البطالة، وكذلك تبين أن نسبة السقوف الائتمانية إلى الناتج المحلي x_5 بعد تحويلها ($\text{power} = 3$) لها أثر موجب ومعنوي مما يعكس علاقة غير خطية مهمة مع معدل البطالة.

من حيث جودة النموذج، تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.7593$ ، وهو ما يعني أن النموذج يفسر نحو 76% من التباين في معدل البطالة، وهي نسبة مرتفعة تعكس كفاءة النموذج. كما أن قيمة $F = 12.62$ ومعنوية النموذج ($p < 0.001$) تدعم قوة النتائج واعتماديتها، وعليه يمكن القول إن النموذج يبرز بشكل واضح الدور المهم لكل من سعر الصرف، سعر الفائدة الحقيقي، النفقات العامة، والسقوف الائتمانية كعوامل رئيسية مؤثرة في معدل البطالة، بينما يظل أثر الإيرادات العامة محدوداً وغير معنوي.

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (١٠) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملائمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (١٠): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.2461
Heteroskedasticity Test	0.7903
Normality test	0.251

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.246$)، وهي أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يعزز من اتساق النموذج، اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test): كانت قيمة ($p = 0.790$) أكبر قليلاً من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة جوهريّة في تجانس التباين، وإن كان قريباً من الحد الفاصل، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): بلغت قيمة ($p = 0.251$)، وهي أكبر من ٠,٠٥، بقليل، بما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، وإن كان ذلك عند هامش قريب من الحد الفاصل.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP قد اجتاز الاختبارات التشخيصية الأساسية بدرجة مقبولة، حيث لم تظهر مشكلات إحصائية جوهريّة، مما يدعم الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

- **الفرض الرابع:** تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة الإيرادات العامة، نسبة النفقات العامة، نسبة السقوف الائتمانية) على صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (11): نتائج نموذج الـ (MFP) Multivariable Fractional Polynomial

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	.1263123	.0528	2.39	0.025
Ix_2	-.061286	.1037	-0.59	0.560
Ix_3	-.0826211	.1108	-0.75	0.463
Ix_4	.0615365	.0775	0.79	0.435
Ix_5	-.1398747	.1625	-0.86	0.398
cons	.0260323	.0033101	7.86	0.000
Deviance = -166.308, F (6, 24) = 4.98, Prob > F = 0.049, $R^2 = 0.3379$, Adj. $R^2 = 0.2055$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

❖ معادلة النموذج النهائي:

$$\hat{y}_4 = 0.026 + 0.1263x_1 - 0.0612x_2 - 0.083x_3 - 0.615x_4 - 0.139x_5$$

يوضح الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج Multivariable Fractional Polynomial (MFP) للمتغير التابع y_4 أظهرت النتائج ما يلي:

تبين أن سعر الصرف x_1 له أثر موجب ومعنوي عند مستوى ($p = 0.025$)، حيث يشير معامل الارتباط (٠,١٢٦) إلى أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بزيادة y_4 ، مما يعكس أهمية هذا المتغير في تفسير التباين. بينما لم تُظهر باقي المتغيرات (سعر الفائدة الحقيقي x_2 ، نسبة الإيرادات العامة x_3 ، نسبة النفقات العامة x_4 ، نسبة السقوف الائتمانية x_5 دلالة إحصائية معنوية ($p > 0.05$)، مما يعني أن تأثيرها على y_4 غير واضح ضمن النموذج.

من حيث جودة الملاءمة، بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.3379$ ، بما يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 34% من التباين في y_4 ، ورغم أن هذه النسبة تعد متوسطة، إلا أن النموذج كلاً معنوي عند مستوي ٥ %. بناءً عليه يمكن القول إن النموذج أظهر أن سعر الصرف هو العامل الأكثر أهمية وتأثيراً في تفسير التباين في المتغير y_4 ، في حين أن تأثير باقي المتغيرات كان ضعيفاً أو غير معنوي.

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (12) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملائمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (12): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.592
Heteroskedasticity Test	0.9131
Normality test	0.896

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.592$)، وهي قيمة أكبر من 0.05 ، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، كما أن اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test) أظهرت النتيجة ($p = 0.9131$) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، بما يعزز من استقرار النموذج، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): أشارت النتيجة ($p = 0.896$) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة جيدة، وهو ما يعزز من صحة الفرضيات الإحصائية للنموذج.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP يتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة والاعتمادية، حيث اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية الأساسية، مما يعزز من موثوقية نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

■ الفرض الخامس: تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل النمو في الاستثمار الخاص.

الجدول رقم (١٣): نتائج نموذج الـ Multivariable Fractional Polynomial (MFP)

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	-.0005	.0001	-4.95	0.000
Ix_1	.0796	.0283	2.82	0.010
Ix_2	-.7116	.3726	-1.91	0.069
Ix_3	-1.1413	.3789	-3.01	0.006
Ix_4	0.8337	.2553	3.27	0.003
Ix_5	-.9495	.2043	-4.65	0.000
Ix_5	-.9084	.1879	-4.83	0.000
cons	.2655	.0213	12.47	0.000
Deviance = -95.763, F (6, 24) = 14.31, Prob > F = 0.0000, $R^2 = 0.8133$, Adj. $R^2 = 0.7564$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

❖ معادلة النموذج النهائي:

$$\hat{y}_5 = 0.265 - 0.0005x_1^2 + 0.07x_1^{-0.5} - 0.712x_2 - 1.141x_3 + 0.8334x_4 - 0.949x_5^{-0.5} - 0.908\ln(x_5)$$

يوضح الجدول رقم (١٣) نتائج نموذج Multivariable Fractional Polynomial (MFP) الخاص بمعدل النمو في الاستثمار الخاص (y_5). وقد أظهرت النتائج ما يلي:

أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بمستوى تفسيري مرتفع ($R^2 = 0.813$ ، $\text{Adj. } R^2 = 0.756$) ودلالة معنوية إحصائية عالية ($\text{Prob} > F = 0.000$)، مما يعزز من موثوقية التقديرات.

بالنسبة لمتغير سعر الصرف (x_1) فقد خضع لتحويل متعدد الحدود الكسري وكانت المعاملات المرتبطة به ذات دلالة إحصائية قوية ($p < 0.01$)، وهو ما يشير إلى أن سعر الصرف يُعد من أكثر العوامل تأثيراً في معدل نمو الاستثمار الخاص، حيث يعكس حساسية الاستثمار للتقلبات في قيمة العملة، أما سعر الفائدة الحقيقي (x_2) لم يكن دالاً إحصائياً عند مستوى ٥% ($p = 0.069$)، لكنه اقترب من مستوى الدلالة، بما قد يشير إلى وجود تأثير محتمل يحتاج إلى مزيد من الفحص، وأظهرت النتائج أن نسبة الإيرادات العامة (x_3) تؤثر سلباً وبدرجة معنوية في الاستثمار الخاص ($p = 0.006$)، وهو ما قد يُفسَّر بأن زيادة الإيرادات العامة تُزاحم الموارد المتاحة للاستثمار الخاص، بالنسبة لـ النفقات العامة (x_4) فقد ارتبطت إيجابياً وبدرجة معنوية مع الاستثمار الخاص ($p = 0.003$)، بما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تحفز النمو الاستثماري عبر آليات التحفيز الكلي، أما نسبة السقوف الائتمانية (x_5) فقد أظهرت معاملات سالبة ومعنوية عالية الدلالة ($p < 0.01$)، وهو ما يدل على أن القيود الائتمانية تحد من قدرة القطاع الخاص على التوسع الاستثماري.

النتائج توضح أن سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة، والسقوف الائتمانية هي العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو في الاستثمار الخاص، بينما تأثير سعر الفائدة الحقيقي كان ضعيفاً وغير معنوي بشكل كامل.

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (١٤) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملاءمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (١٤): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.8359
Heteroskedasticity Test	0.0771
Normality test	0.078

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة (p = 0.8359)، وهي أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وهو ما يعزز من اتساق النموذج، اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test): كانت قيمة (p = 0.0771) أكبر قليلاً من ٠,٠٥، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة جوهريّة في تجانس التباين، وإن كان قريباً من الحد الفاصل. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): بلغت قيمة (p = 0.078)، وهي أكبر من ٠,٠٥، بقليل، بما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، وإن كان ذلك عند هامش قريب من الحد الفاصل.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP قد اجتاز الاختبارات التشخيصية الأساسية بدرجة مقبولة، حيث لم تظهر مشكلات إحصائية جوهريّة، مما يدعم الاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

■ **الفرض السادس:** تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الانتمائية) على نسبة الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **معادلة النموذج النهائي:**

$$\hat{y}_6 = 0.5238 + 0.000421x_1 - 0.9399x_2 + 0.5038x_3 + 0.5003x_4 - 0.5745x_5$$

الجدول رقم (15): نتائج نموذج الـ (MFP) Multivariable Fractional Polynomial

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	.000421	.0000689	6.11	0.000
Ix_2	-.9398927	.5577244	-1.69	0.104
Ix_3	.5037955	.5623268	0.90	0.379
Ix_4	.5003439	.4070317	1.23	0.230
Ix_5	-.5745083	.8109011	-0.71	0.485
cons	.5237761	.024339	21.52	0.000
Deviance = - 63.076, F(6, 24) = 4.98, Prob > F = 0.0000, $R^2 = 0.7186$, Adj. $R^2 = 0.6623$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

يوضح الجدول رقم (١٥): النتائج التفصيلية للنموذج النهائي متعدد الحدود الكسرية (MFP) الخاص بالمتغير y_6 يتضح أن جميع المتغيرات المستقلة قد تم الاحتفاظ بها في النموذج، حيث ظهر المتغير x_1 بصيغة كسرية ($\text{Power} = -2$) بما يعكس وجود علاقة غير خطية مع المتغير التابع y_6 ، بينما تم إدراج باقي المتغيرات بصيغة خطية عادية.

تشير مؤشرات الملاءمة إلى قوة النموذج، إذ بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.7186$)، مما يدل على أن النموذج يفسر حوالي ٧٢٪ من التباين في المتغير التابع. كما أظهر اختبار F معنوية عالية ($F = 12.77$, $\text{Prob} > F = 0.0000$)، وهو ما يعزز كفاءة النموذج ككل في تفسير العلاقات.

عند تحليل معاملات الانحدار، تبين أن المتغير x_1 هو الأكثر تأثيراً ومعنوية إحصائية ($p < 0.001$)، مما يعكس دوره الجوهرى في تفسير التغيرات في y_6 ، في المقابل، لم تظهر المتغيرات الأخرى (x_2, x_3, x_4, x_5) دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، وهو ما يشير إلى ضعف تأثيرها المباشر في النموذج. أما قيمة الثابت فكانت موجبة ومعنوية بدرجة عالية ($p < 0.001$)، بما يعكس القيمة المتوقعة للمتغير التابع عند انعدام المتغيرات المستقلة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP النهائي يتميز بقدرة تفسيرية جيدة وملاءمة قوية، مع بروز المتغير x_1 كعامل رئيسي مؤثر على y_6 ، في حين أن مساهمة باقي المتغيرات كانت محدودة من الناحية الإحصائية.

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (16) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملاءمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول رقم (16): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.1669
Heteroskedasticity Test	0.2175
Normality test	0.2301

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.167$)، وهي قيمة أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، كما أن اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test) أظهرت النتيجة ($p = 0.217$) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، بما يعزز من استقرار النموذج، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) أشارت النتيجة ($p = 0.230$) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة جيدة، وهو ما يعزز من صحة الفرضيات الإحصائية للنموذج، بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP يتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة والاعتمادية، حيث اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية الأساسية، مما يعزز من موثوقية نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرض السابع: تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

❖ معادلة النموذج النهائي:

$$\hat{y}_7 = 0.0959 - 0.00014023x_1^{-2} - 0.0363 \cdot \ln(x_1) - 0.1326 x_2 - 0.269x_3 - 0.065x_4 + 0.075x_5$$

الجدول رقم (17): نتائج نموذج الـ (MFP) Multivariable Fractional Polynomial

	Coefficient Std	Std. errs.	t	P>t
Ix_1	-.0001402	.0000152	-9.22	0.000
Ix_1	-.0362794	.0071234	-5.09	0.000
Ix_2	-.1325969	.0707493	-1.87	0.073
Ix_3	.2689603	.0740861	3.63	0.001
Ix_4	-.0653902	.0522232	-1.25	0.223
Ix_5	.0753727	.1077189	0.70	0.491
cons	.0958643	.0032659	29.35	0.000
Deviance = -193.317, F(6, 24) = 35.57, Prob > F = 0.0000, $R^2 = 0.8989$, $Adj. R^2 = 0.8736$				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

يوضح الجدول نتائج تقدير نموذج الانحدار متعدد الحدود الكسرية (MFP) للمتغير y_7 أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة التفسيرية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $Adj. R^2 = 0.8736$ مما يشير إلى أن النموذج يفسر ٨٧,٣٦٪ من التباين في المتغير التابع، كما أن اختبار F جاء معنوياً عند مستوى ١٪، بما يؤكد معنوية النموذج ككل.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فقد تبين أن المتغير x_1 له تأثير غير خطي ومعقد على y_7 ، إذ دخل بصيغتين x_1^{-2} و $\ln(x_1)$ وكلاهما جاء ذا معامل سلبي ومعنوي عند مستوى ١٪، مما يدل على أن الزيادة في قيمة x_1 تؤدي إلى خفض معنوي في y_7 بدرجات متفاوتة حسب مستوى. كما أظهرت النتائج أن المتغير x_3 يؤثر إيجابياً ومعنوياً على y_7 عند مستوى ١٪، في حين أن المتغير x_2 كان ذا تأثير سلبي وجاء قريباً من الدلالة الإحصائية (عند مستوى ١٠٪). أما المتغيران x_4 و x_5 فقد أظهرتا معاملات غير معنوية إحصائياً، بما يشير إلى محدودية تأثيرهما في تفسير التباين في y_7 .

❖ اختبارات صلاحية النموذج:

يوضح الجدول رقم (١٨) النتائج التفصيلية للاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملاءمة نموذج MFP وصلاحيته للتفسير.

الجدول (18): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

Test Statistics	P-values
Serial Correlation LM Test	0.8987
Heteroskedasticity Test	0.7177
Normality test	0.467

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (MFP) باستخدام البرنامج الإحصائي Stata 17 من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١).

وتشير النتائج إلى ما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test): بلغت قيمة مستوى الدلالة ($p = 0.898$)، وهي قيمة أكبر من 0.05 ، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، كما أن اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test) أظهرت النتيجة ($p = 0.717$) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، بما يعزز من استقرار النموذج، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): أشارت النتيجة ($p = 0.467$) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة جيدة، وهو ما يعزز من صحة الفرضيات الإحصائية للنموذج.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نموذج MFP يتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة والاعتمادية، حيث اجتاز جميع الاختبارات التشخيصية الأساسية، مما يعزز من موثوقية نتائجه في تفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

ثالثاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها كالتالي:

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل النمو الاقتصادي.

١- تعكس النتائج قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير جزء معتبر من التباين في y_1 على مستوى المعاملات الفردية، كان كل من x_2 (سالب ومعنوي عند مستوي معنوية ٥٪) و x_4 (موجب ومعنوي عند مستوي معنوية ٥٪) إضافة إلى الشكل الكسري لـ x_5 ذي تأثير قوي وسالب ودال إحصائياً ($p < 0.001$). أما المتغيرات x_1 و x_3 فلم تحقق دلالة إحصائية.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل التضخم.

٢- أوضحت النتائج أن متغيري سعر الصرف (x_1) والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_4) لهما تأثير معنوي وموجب على معدل التضخم، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة التضخم بشكل معنوي.

٣- تسهم النفقات العامة في ارتفاع معدلات التضخم بشكل متسارع، كما أظهرت النتائج أن كلاً من سعر الفائدة الحقيقي (x_2) والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_3) يرتبطان بعلاقة سالبة مع التضخم، بينما لم يظهر لمتغير السقوف الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (x_5) أي تأثير معنوي على معدل التضخم.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل البطالة.

٤- يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بانخفاض معدل البطالة، كما جاء متغير سعر الفائدة الحقيقي x_2 في صورة تحويل متعدد الحدود الكسرية، وبيّنت النتائج أن له أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى ($p < 0.001$)، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة غير الخطية بينه وبين معدل البطالة. لم يكن لمتغير نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي x_3 تأثير معنوي ($p = 0.240$)، مما يدل على ضعف دوره في تفسير التباين في معدل البطالة.

٥- بينما أظهرت النتائج أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي x_4 ذات أثر موجب ومعنوي ($p = 0.006$)، بما يؤكد أهميتها في التأثير على معدل البطالة، وكذلك تبين أن نسبة السقوف الائتمانية إلى الناتج المحلي x_5 بعد تحويلها ($\text{power} = 3$) لها أثر موجب ومعنوي مما يعكس علاقة غير خطية مهمة مع معدل البطالة.

٦- يمكن القول إن النموذج يبرز بشكل واضح الدور المهم لكل من سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، والنفقات العامة، والسقوف الائتمانية كعوامل رئيسية مؤثرة في معدل البطالة، بينما يظل أثر الإيرادات العامة محدوداً وغير معنوي.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة / الناتج المحلي الإجمالي.

٧- تشير النتائج إلى أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بزيادة y_4 ، مما يعكس أهمية هذا المتغير في تفسير التباين. بينما لم تُظهر باقي المتغيرات (سعر الفائدة الحقيقي x_2 ، نسبة الإيرادات العامة x_3 ، نسبة النفقات العامة x_4 ، نسبة السقوف الائتمانية x_5 دلالة إحصائية معنوية ($p > 0.05$)، مما يعني أن تأثيرها على y_4 غير واضح ضمن النموذج.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على معدل النمو في الاستثمار الخاص.

٨- النتائج توضح أن سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة، والسقوف الائتمانية هي العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو في الاستثمار الخاص، بينما تأثير سعر الفائدة الحقيقي كان ضعيفاً وغير معنوي بشكل كامل.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على نسبة الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي.

٩- عند تحليل معاملات الانحدار، تبين أن المتغير x_1 هو الأكثر تأثيراً ومعنوية إحصائية ($p < 0.001$)، مما يعكس دوره الجوهرى في تفسير التغيرات في y_6 ، في المقابل، لم تظهر المتغيرات الأخرى (x_2, x_3, x_4, x_5) دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، وهو ما يشير إلى ضعف تأثيرها المباشر في النموذج. أما قيمة الثابت فكانت موجبة ومعنوية بدرجة عالية ($p < 0.001$)، بما يعكس القيمة المتوقعة للمتغير التابع عند انعدام المتغيرات المستقلة.

✓ تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الإيرادات العامة، ونسبة النفقات العامة، ونسبة السقوف الائتمانية) على نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

١٠- تشر النتائج إلى أن الزيادة في قيمة x_1 تؤدي إلى خفض معنوي في y_7 بدرجات متفاوتة حسب مستوى. كما أظهرت النتائج أن المتغير x_3 يؤثر إيجابياً ومعنوياً على y_7 عند مستوى ١٪، في حين أن المتغير x_2 كان ذا تأثير سلبي وجاء قريباً من الدلالة الإحصائية (عند مستوى ١٠٪). أما المتغيران x_4 و x_5 فقد أظهرتا معاملات غير معنوية إحصائياً، بما يشير إلى محدودية تأثيرهما في تفسير التباين في y_7 .

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أحمد سيد كيدانى، وقاسم فؤاد، (٢٠٠٣م)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي كمجموعة من دول (MENA) باستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٣.

أحمد محمد وجيد قمر، محمد إبراهيم راشد، " أثر تغيرات سعر الفائدة والتضخم على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٢٢م)، المجلة العلمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد العاشر، العدد التاسع عشر، يناير ٢٠٢٥م. آمال السيد العربي السيد عليوة (٢٠١٨)، الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الضريبي في الدول النامية (مع إشارة خاصة لمصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

أيمن إبراهيم السيد (٢٠١٠)، الإصلاح الضريبي في مصر وأثاره على الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

إيهاب محمد يونس، ٢٠٢١م، " نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، أبريل، جامعة القاهرة.

صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، " تقرير عن جمهورية مصر العربية "، ٢٠١٦م.

عامر وآخرون، ٢٠١٨م، " قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١م و٢٠١٦م بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٢٠١٦م، المركز الديمقراطي العربي.

علياء نبيل خضير (٢٠٠٢)، برنامج الإصلاح الاقتصادي وعجز الموازنة العامة (حالة مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية <http://mped.gov.eg>

ماجد عاشور (٢٠١٦م)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: أنظمة أسعار الصرف والنمو، ٢٧ ديسمبر (راجع).

مختار عبد المنعم خطاب، دراسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، أكتوبر ٢٠٠٣م.

محمد السيد محمد عطية (٢٠١٣)، إصلاح الادارة الضريبية كجزء من الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعه حلوان، القاهرة.

محمد ناظم حنفي، ١٩٩٢م، " الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، القاهرة.

مروة فتحي البغدادي، السياسات الاقتصادية وضمحلل الطبقة الوسطى في مصر، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، العدد ٦٦، ٢٠١٨م، جامعة الاسكندرية.

نجلاء الأهواني، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التميطل في مصر، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطيل في دول الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م.

هاني فاروق الزيني، ١٩٩٦م، تقييم أثر سياسات برامج صندوق النقد على الاقتصاد المصري.

وجدي محمدي عبدربه (٢٠٠٨)، قوانين الإصلاح الضريبي وأثارها في التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تطبيقية على المركز الجمركي الضريبي النموذجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

وزارة المالية ٢٠٢٠م، حصاد ستة أعوام ٢٠١٤/٢٠٢٠م، انجازات ومشروعات وزارة المالية،

جمهورية مصر العربية <http://mof.gov.eg>

ياسمين محمود فؤاد، ١٩٩٦م، " أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

Abdel-Haleim, S. (2016). Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt. International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), 2 (4),933-954.

-
-
- Easterly, W., & Rebelo, S. (1993). Fiscal policy and economic growth. *Journal of monetary economics*, 32(3), pp417-458.
- EL-Ramly, H.&S. Abd-Haleim, 2008, "the Effect of Devaluation on output the Egyptian Economy: A Vector Auto Regression Analysis “, *International Reserch Journal of Finance and Economics*, 14. 14.
- Jose D, 2013, " How Latin America weathered the Global Financial Crisis “? *Peterson Institute for international Economics*.
- Shokry, N. et.al ,2018, "Devaluation: Is It con reactionary or Expansionary to Economic sectors? The case of Egypt, ERF, Working Paper No.1251, November.
- Solimano, A,2006, " Comments on Jayate Ghosh’s Presentation on Macro-Economic Policy and inequality “, summary Prepared for the UNRISD- side/SAREC workshop on social and Equity “Feb.
- Swenson, D. L. (1994). The impact of US tax reform on foreign direct investment in the United States. *Journal of Public Economic*,54(2), pp 243-266.

The study aimed to clarify the effect of implementing the economic reform program applied to certain macroeconomic indicators in Egypt during the period (1995/2025). The study relied on a set of independent variables as economic reform variables, which included (exchange rate, real interest rate, ratio of public revenues to gross domestic product, ratio of public expenditures to gross domestic product, and the ratio of credit ceilings to gross domestic product) as they affect a set of dependent variables (macroeconomic indicators in Egypt), which include (economic growth rate, foreign direct investment, unemployment rate, inflation rate, and private investment rate).

The study found a set of results indicating that some independent variables had a positive effect on certain dependent variables, while it was found that some independent variables had a negative effect on some dependent variables, whereas some independent variables did not have a strong significant effect on certain dependent variables.

The results also reflect the ability of the independent variables to explain a significant part of the variation in y_1 at the level of individual coefficients. Both x_2 (negative and significant at the 5% significance level) and x_4 (positive and significant at the 5% significance level), along with the fractional form of x_5 , had a strong, negative, and statistically significant effect ($p < 0.001$). On the other hand, the variables x_1 and x_3 did not achieve statistical significance.

Key words:

Economic reform program, economic growth, macroeconomic indicators.
Dependent variables.